المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٨١ (٣)، ٢٠٠٣

محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر

محمود إسماعيل عتمان

باحث بقسم التنظيم والتدريب الإرشادى - معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية - محطة بحوث سخا

المستخلص

لوحظ فى السنوات الأخيرة قيام القطاع الخاص بتقديم الخدمات المختلفة ومن بينها بعض الخدمات الزراعية للمواطنين والزراع ؛ وذلك من خلال شركات متخصصة لكل نشاط خدمى ، كما لوحظ أن الحكومة تقوم بنفس النشاط وكثيراً ما يحدث التنافس بين القطاع الخاص والحكومة على تقديم الخدمة الجذابة والراقية لمن يطلبها بالسعر الأدنى وفى التوقيت الأسرع وبالشكل المطلوب .

وقد استهدف البحث بصفة أساسية التعرف على محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ؛ وذلك من وجهة نظر مجموعة العمق المهنى الزراعى - الإدارة العليا - حيث أجرى البحث على عينة بلغ قوامها (١٠٠) مبحوث مثلت (٦٩٪) تقريباً من الشاملة النظرية لهذا البحث(١٤٥ مفردة بحثية) وهى كل من يشغل المسميات الوظيفية التالية : ١- رئيس قطاع الزراعة٢ .- ومدير عام الإرشاد الزراعى . ٣- ومدير عام المكافحة الحقلية . ٤- ومدير عام الرعاية البستانية ، وذلك بمديريات الزراعة على مستوى محافظات الدراسة (٢٠) محافظة ، إلى جانب مدراء عموم الإرشاد الزراعى بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالقاهرة وتوابعها بالمحافظات . وقد استعان الباحث بعدد من أدوات التحليل الإحصائى ومنها : اختبار (x^2) واختبار (F) لثبات المعنوية ، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون الى جانب معامل الارتباط المتعدد ومعامل التحديد (r^2) وذلك لتفسير البيانات والنتائج .

وقد اتضح من نتائج البحث أنه يمكن تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى فى حدود ضيقة تحت أطر السياسة الزراعية لوزارة الزراعة ، وأن هناك عشرة محددات رئيسية لتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر وذلك من وجهة نظر المبحوثين جاءت مقدرة الزراع على الدفع فى مقدمتها وجاء توحيد المفاهيم الإرشادية بين كل المسئولين عن الزراعة فى مصر فى مؤخرتها ، وأن محددين اثنين هما: ١- المقدرة على الدفع ٢ .- وكفاءة المرشدين الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة ، يحددان معاً (٢١,٥٪) من إجمالى

التباين المشروح فى حالة تقديم الخدمة الإرشادية الحكومية مدفوعة الأجر . كما أوضحت النتائج أن معظم المبحوثين يفهمون الإرشاد الزراعى على أنه عملية نقل تكنولوجى وهو ما يخالف المفهوم العلمى للإرشاد الزراعى ، وأخيراً فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين آراء المبحوثين فى كثيرٍ من المحاور المطروحة عليهم أثناء القياس على النحو الموضح تفصيلاً فى متن هذا البحث .

المقدمة والمشكلة البحثية

تقتضى الظروف والأعباء التى يواجهها الاقتصاد المصرى مزيداً من التحديد فى الرؤية والالتزام بما يحقق أهداف التنمية الريفية عموماً والتنمية الزراعية على وجه الخصوص . ونظراً لأهمية قطاع الإرشاد الزراعى فى المقتصد الزراعى الوطنى، فقد حظى هذا القطاع باهتمام متنامى من المسئولين بوزارة الزراعة المصرية ، ولكن المشاهد أنه يعانى العديد من المشكلات والمعوقات التى تنعكس بدورها على مدى تحقيق الأهداف الإرشادية التى تسعى الوزارة إلى انجازها فى الوقت الذى تتلاحق فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والدولية ومن بينها اتفاقية الشراكة الأوروبية ، واتفاقية الجات G.A.T.T، وتطبيق شروط منظمة الجودة العالمية I.S.O، وظهور التكتلات الاقتصادية Economic Combines الإقليمية والدولية ... إلخ ، والتى سوف ينجم عنها الكثير من المنافسة بين الدول فى كمية ونوعية وأسعار وتوقيت ما تعرضه فى الأسواق العالمية من سلع ومنتجات زراعية . وهو ما يتطلب إعادة هيكلة التنظيم الإرشادى الزراعى المصرى وتمويله بما يتلاءم مع المتغيرات السابقة .

وسعيا للتغلب على بعض المشكلات التمويلية ليصبح جهاز الإرشاد الزراعى المصرى على مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية ، فقد ثارت خلال السنين الأخيرة مناقشات عدة حول خصخصة الإرشاد الزراعى فى مصر Extension Privatization، وقد يكون من المناسب هنا أن يشير الباحث فى البداية إلى وجود خلط فى المفاهيم الخاصة بالخصخصة لدى بعض من تحدثوا عنها فى هذه المناقشات ، وكان من المنطقى أن تكون فكرة تقديم الخدمة الإرشادية الحكومية مدفوعة الأجر - بشكلٍ ما - فى بؤرة اهتمام الباحث ، حيث من المتوقع أن تؤدى مشاركة الزراع فى تكاليف الخدمة الإرشادية إلى زيادة الإنتاج وزيادة التخصص وتشجيع الابتكار والبحث العلمى الزراعى وتنشيط استخدام التكنولوجيا والمبتكرات الزراعية وتحرير الوظائف الإرشادية الاستشارية ، إضافة إلى ما يمكن أن تساهم به حصيلة تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر - أو جزء منها على الأقل - فى تحسين الأوضاع المادية للعاملين بالتنظيم الإرشادى الحكومى على كافة مستوياته التنظيمية والإدارية ، إلى جانب تطوير الخدمة ذاتها وما يرتبط بها من أنشطة بحثية وتطبيقية من خلال تشجيع الباحثين على الالتحام المباشر بالزراع للتعرف على مشكلاتهم واهتماماتهم الحقيقية . كما

أنه من المتوقع أن يؤدى تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر إلى سهولة وسرعة وآنية تقديم الخدمة إلى المستفيدين منها حال طلبها .

وإذا كان الباحث يرى أن تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر أصبح أحد المتطلبات الهامة التى تفرض نفسها فى الوقت الراهن فى ضوء تقليص وزارة الزراعة لميزانيتها وما ترتب على ذلك من ضآلة الميزانية المخصصة للتنظيم الإرشادى مما قد يتسبب فى قصور البرامج الإرشادية للزراع والمنتجين أو سبباً فى انخفاض إنتاجية العنصر البشرى داخل جهاز الإرشاد الزراعى المصرى أو ما يترتب على ذلك من آثار قد تنعكس بالسلب على كفاءة التنظيم الإرشادى وما يقدمه من خدمات إرشادية قد لا تتفق فى معظم الأحيان مع احتياجات أو مشكلات واهتمامات الزراع والمنتجين الحقيقية ، فإن البعض يرى أن خصخصة الإرشاد الزراعى الحكومى فى مصر أصبحت هى البديل المشروع لتطوير العمل الإرشادى فى ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة والذى بدأ بشكل تدريجى منذ منتصف الثمانينات (١٩٨٧/٨٦) بالاتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمواجهة المشكلات المتراكمة من عجز الموازنة العامة للدولة ، وتركيز دور وزارة الزراعة ليصبح محصوراً فى " البحوث ، والإرشاد، والتدريب ، والتشريع ، والتنظيم ، وإجراء الدراسات الاقتصادية ، وإصدار النشرات لصالح المنتج والتاجر والمصدر وموردى الخدمات الزراعية " . (٥ : ١٤) .

ولما كانت الخصخصة ليست مذهباً فكرياً بل صيغة لتدوير عجلة الاقتصاد التنافسى وأن المؤسسات الزراعية العمومية تندرج فى هذه الديناميكية ، إلا أن البعض يرى أن عملية الخصخصة Privatization سوف تؤدى إلى تهديد النشاط الإرشادى وإهمال غالبية الزراع ، وجعل الحصول على الخدمة الإرشادية ترفاً لا يحصل عليه إلا الأغنياء و كبار الزراع . و عموماً فإن ما يعنينا فى هذا السياق هو تعدد و تنوع الآراء و الأفكار بين المتخصصين فى الإرشاد الزراعى و غير المتخصصين من المسئولين بقطاع الزراعة ، حيث انقسم الجميع بين مؤيد و معارض لفكرة الخصخصة .

و بناءاً على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمحور حول الأسئلة البحثية التالية :هل يمكن خصخصة الإرشاد الزراعى فى مصر ؟ وإذا لم يكن ذلك ممكناً – فهل يمكن تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر ؟ وإذا كان ذلك ممكناً فما هى محددات تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ؟ و ما هى آلية – طرق ووسائل – تحقيق تقديم الخدمة مدفوعة الأجر ؟ و ما هى النتائج المتوقعة من جراء ذلك ؟

وتجدر الإشارة إلى أن البحث يسعى إلى التعرف على آراء رؤوس العمل المهنى الزراعى نحو إمكانية و محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر. وأن الاستناد إلى تنوع الآراء و تعدد و جهات النظر فى الموضوع والتى توضح ما له و ما عليه بمسببات الاتفاق الكلى أو

الجزئى أو الرفض ، سوف يساعد على اتخاذ القرار قبولاً أو رفضاً . وبذلك يسعى البحث إلى حصر موضوعى لكل الآراء و تصنيفها بطريقة موضوعية وما انتهت إليه حجية كل رأى - ثم إبداء الرأى فى القرار النهائى وأسباب ترجيحه و فى ضوء ذلك تستفيد آليات صنع القرار من المراجعة استنادا إلى المعلومات المتوافرة عن كل محور من محاور الموضوع . و لاشك أن الآراء التى تعبر عن إمكانية و محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر ، يمكن تأكيدها فيما بعد بالقياسات المقننة و المناسبة .

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى

نظراً لأهمية الموضوع المطروح للبحث ، فإنه يصبح لزاماً استعراض ما توافر للباحث من دراسات وبحوث ومعارف سابقة أمكن الاهتداء بمنطوياتها فى بناء هذا البحث وذلك على النحو التالى :

أولاً : فيما يتعلق بمفهوم الخصخصة : privatization

على الرغم من " أن فكرة الخصخصة كتب عنها آدم سميث فى عام ١٧٦٢وانتشر مفهومها فى أواسط السبعينات " . (٩ : ١) ، إلا أن كلمة الخصخصة لم تكن مدرجة فى قاموس المفاهيم الاقتصادية حتى عام ١٩٨٥ . و تجدر الإشارة هنا إلى أن " مصطلح الخصخصة يقصد به تحويل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص .... كما أنه يمكن تعريف الخصخصة على أنها عمل من أعمال السيادة و مظهر من مظاهرها ، تختص بإجرائها السلطة التشريعية وحدها ، وهى عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة كلها أو بعضها إلى الملكية الخاصة ممثلة فى أشخاص طبيعية أو اعتبارية، وذلك لتحقيق ضرورات اجتماعية و تنمية اقتصادية و سياسية ، و تعيين المشروع محل الخصخصة و تحديد عناصره يرجع فيه للقانون مباشرة ، وتكون الخصخصة إما كاملة أى خصخصة الأصول والإدارة ، أو جزئية أى خصخصة الإدارة دون الأصول ، أى أن الخصخصة تحتاج إلى وضعها فى إطارها القانونى الصحيح غير الذى شاع استخدامه فى الأوساط السياسية والصحفية " . (٩ : ١ - ٣) .

ومن الملاحظ أن ظاهرة الخصخصة تجتاح دول العالم حالياً كظاهرة اقتصادية غير مسبوقة باعتبارها " أحد المناهج الاقتصادية لتحقيق التنمية ، كما أنها وسيلة لزيادة موارد الدولة لعلاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات أو الميزانية العامة للدولة وبصفة خاصة فى الدول النامية ... Developing Countries و تعتبر تجربة ألمانيا الغربية فى مجال الخصخصة بعد الحرب العالمية الثانية أحد أوائل التجارب فى مجال الخصخصة حيث تخلت الدولة عن ملكيتها لمصنع فولكس واجن للسيارات ... وكانت بريطانيا أول من استخدم سياسة الخصخصة فى أواخر القرن العشرين وذلك بتحويل ثلث القوى العاملة فى المؤسسات العامة فى الدولة إلى القطاع الخاص ، وكذلك بيع

المساكن العامة إلى المنتفعين بها ، وقد أضافت هذه العملية إلى موارد الميزانية حوالى ٢٦ مليار جنيه إسترلينى ، وبعدها طلبت أكثر من مائة دولة المشورة الفنية فى كيفية إتباع سياسة الخصخصة والتى أطلق عليها التحول إلى الرأسمالية الجماهيرية Public Capitalism أو الرأسمالية التعاونية Co-operative Capitalism ومن بين هذه الدول روسيا التى سمحت للقطاع الخاص بالدخول فى ٤٠ نوع من الخدمات " . (٣ : ١٣٩ – ١٦١) .

ثانياً: مبررات تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر :

أوضحت نتائج العديد من البحوث و الدراسات المنشورة (٢: ١ – ٣٢٧) أن هناك عدداً من المشكلات و المعوقات المرتبطة بالتمويل المخصص للعمل الإرشادى الزراعى فى مصر ، و التى تحد من كفاءة و فعالية التنظيم ، و تعد من الأسباب الداعية إلى تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر . و منها على سبيل المثال ما يلى :

١- عدم توافر الاعتمادات المالية الكافية . ٢- ضآلة المرتبات وعدم مناسبتها لطبيعة العمل . ٣- قلة الحوافز المقدمة للمرشدين . ٤- الافتقار إلى الدعم الكافى للبرامج الإرشادية . ٥- قلة الأجور الاضافية . ٦- ضعف إمكانيات الجهاز و خاصة وسائل المواصلات والانتقال . ٧- عدم توافر المعدات و المعينات ووسائل الإيضاح الإرشادية . ٨- كثرة نفقات الوظيفة . ٩- ضآلة الدخل بالمقارنة بالوظائف الأخرى . ١٠- قلة فرص التدريب المتاحة و كذلك عددها و جودتها . ١١- اللامبالاة لدى بعض المرشدين . ١٢- عدم رضى و اقتناع بعض المرشدين بعملهم . ١٣- ضعف المستوى الثقافى للمرشد . ١٤- ضعف فرص الترقى . ١٥- انخفاض مستوى أداء المرشدين . ١٦- عدم توافر أماكن مناسبة لاستقبال المزارعين على مستوى القرية . ١٧- عدم الوفاء بالوعود مع الزراع . ١٨- ضعف إقبال الزراع على الأنشطة الإرشادية المجانية . ١٩- تشتت الآراء حول مفهوم الإرشاد الزراعى . ٢٠- محدودية الجمهور المستهدف . ٢١- عدم وجود بدل لطبيعة العمل الإرشادى . ٢٢- عدم استمرارية الأنشطة الإرشادية . ٢٣- أنشطة إرشادية لا تتفق و حاجات الزراع . ٢٤- إنتاج معرفة زراعية بحثية لا تستخدم أو يصعب تطبيقها ميدانياً لدى الزراع . ٢٥- مستويات محدودة من تحقيق الأهداف الإرشادية لغياب التقييم الحقيقى . ٢٦- اتجاهات غير مرغوبة من معظم العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة ممن لا يعملون بالعمل الإرشادى . ٢٧- ضعف التخصص الإرشادى الحالى عدا محصول الأرز و الأذرة الشامية و القمح ٢٨ .- انحسار مكانة المهندسين الزراعيين على مستوى القرية المصرية . ٢٩- تزايد و اتساع ظواهر اشتغال العاملين الإرشاديين بعمل إضافى ثانٍ نتيجة انخفاض الأجور و المرتبات بصفة عامة و اختلال هياكل الحوافز الإرشادية بصفة خاصة مما قد يؤدى إلى ظهور صور و أشكال متباينة من الصراع الوظيفى على تلك الحوافز و عدم استقرار العاملين. ٣٠- أن هناك تياراً مستمراً من الهجرة الدائمة و المؤقتة لمعظم العاملين الإرشاديين الأكفاء من التنظيم الإرشادى المصرى إلى أسواق العمل المحلية و الخارجية بحثاً عن فرص أفضل من حوافز العمل المادية و الأدبية لتحسين الدخل الوظيفى مما قد يترتب عليه تفريغ التنظيم الإرشادى من أكفأ العناصر البشرية .

٣١- غياب التخصصات الإرشادية المتطورة مما يقلل من فرص التنظيم على المنافسة . ٣٢- عدم تدريب المرشدين الزراعيين تدريباً كافياً ٣٣,- عدم إدراك و معرفة كثير من العاملين فى جهاز الإرشاد الزراعى لكثير من الأمور الفنية و العلمية التى تدخل فى نطاق واجب عملهم . ٣٤- تواجد الأعمال و المهام و الأنشطة الإرشادية فى عدة أجهزة مفتتة و متباعدة تتناقض فيها الأهداف و تتداخل فيه الأنشطة و الخدمات و يتعذر فيها تحقيق التكامل و التنسيق و يصعب فيها تقييم النتائج . ٣٥- انخفاض أداء إنتاجية العنصر البشرى . ٣٦- أن هناك مهاماً و أدواراً جديدة للإرشاد الزراعى فى ظل المرحلة الحالية - و سوف يكون الطلب على المرشد الزراعى الأكثر كفاءة و الأكثر تخصصاً و هو ما يتطلب تدقيق الاختيار فى العاملين الإرشاديين حتى لو تطلب الأمر إعطاء شهادة صلاحية لمزاولة المهنة لمن يقع عليه الاختيار للعمل الإرشادى .

و مما لاشك فيه أن المبررات السابقة تتفق تماماً مع الرأى القائل " بضرورة أن يتحمل الزراع ولو جزءاً بسيطاً من أعباء التكلفة الإرشادية الحكومية ,حيث لا تتمكن الحكومة فى ظل قيود الميزانية و القيود المفروضة على هيكل الأجور و الحوافز من زيادة مرتبات المرشدين الميدانيين الذين يتعاملون مباشرة مع المزارعين فى ظروف صعبة و إمكانات ضئيلة ووسائل انتقال غير كافية " . (٤ : ٣٣- ٤٥) .

ثالثاً : بعض الخبرات الدولية فى مجال الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر :

استكمالاً لمتطلبات البناء البحثى ,فإنه من الضرورى استعراض بعض الخبرات الدولية فى مجال تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى إطار ما يعرف " بخصخصة الإرشادى الزراعى " و ذلك بإيجاز شديد وفقا لما ذكره Bloom "(١٣:١-٣) عن تجربة كلٍ من نيوزيلندا و تسمانيا باستراليا و ذلك على النحو التالى :

١- تجربة نيوزيلندا : و تعتبر من التجارب الممتازة لأنها تضمنت حركة التحول من إرشاد يموله الإنفاق الحكومى إلى إرشاد تموله حصيلة تسويق التوصيات و الخبرات الإرشادية الحكومية ليس فقط على المستوى الوطنى بشكل عام ,بل امتد تسويق هذه التوصيات و الخبرات الإرشادية الحكومية إلى المؤسسات الكبيرة مع تأكيد سلامة نظم الجودة الإدارية . وقد استغرق ذلك التحول خمس سنوات فى المدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧ .

٢- تجربة تسمانيا : تمتلك ولاية تسمانيا Tasmania فى جنوب شرق استراليا خبرة طويلة فى مجال تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر و ذلك منذ عام ١٩٨٢ حيث لجأت الهيئة الإشرافية على الجزيرة إلى سن و تشريع عدد ضخم من اللوائح التنظيمية لتقديم الخدمة الإرشادية العامة مدفوعة الأجر من خلال فرض الرسوم لتمويل الإرشاد العام ، وقد استغرق ذلك عشر سنوات فى الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢ .

و هناك تجارب أخرى أوضحها "Rivera" (١٤:١-٢)، (١٥:٩-١٢) ويمكن استعراض تلك الخبرات بإيجاز فيما يلى :

٣- **تجربة هولندا** : وكان الهدف من خصخصة الإرشاد الزراعي هو تخفيض التكاليف الحكومية اعتباراً من عام ١٩٨٦ ، ومع بداية عام ١٩٩٣ قام المزارعون بدفع أجور متزايدة لتصل مساهمتهم إلي ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٠٣ مقابل الخدمات الإرشادية المقدمة لهم من خلال المراكز الإرشادية .

٤- **تجربة كولومبيا** : تقوم المجالس البلدية بالإنفاق علي الخدمات الإرشادية من دخل الضريبة المحلية ، أما الخدمات الإرشادية غير المحلية فإن البنوك ومنظمات المنتجين تصبح هى المسئولة عن دفع الأجر مقابل هذه الخدمات.

٥- **تجربة ألمانيا** : حيث يقوم القطاع العام بتدعيم المرشدين الزراعيين وتشغيلهم بواسطة غرف الزراعة لتقديم الخدمة الإرشادية مجاناً للمزارعين ، وتقوم جماعات المزارعين ذوي الأنشطة الإنتاجية المتشابهة بدفع مساهمات لصالح الفنيين المتخصصين نظير تقديمهم الدعم الفني.

٦- **تجربة السويد** : تقدم الخدمة الإرشادية من خلال المؤسسات التجارية الخاصة ، والمجلس القومي للزراعة ، وتعاونيات المزارعين وذلك بواسطة أفراد مدربين زراعيا للعمل كمستشارين للزراع بالأجر المتفق عليه مسبقا مع تلك المنظمات الأهلية .

٧- **تجربة مدينة مكسيكو** : حيث تقدم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر مع وجود مبادئ للدفع نظير الخدمة وللمزارع حق الاختيار من البدائل المتاحة له.

٨- **تجربة الدنمارك** : يقوم المزارعون بدفع الأجر للمرشد عن كل ساعة زيارة يقوم بها لهم في المنزل أو في المزرعة . ولا تمنح الحكومة أي دعم للمشروعات أو التعاونيات الزراعية عند حصولها علي الخدمة الإرشادية .

٩- **تجربة كوستاريكا** : وفيها تقدم الخدمات الإرشادية الحكومية من خلال الخبراء المتخصصين الذين يتم تعويضهم في شكل كوبونات حكومية .

١٠- **تجربة تايوان** : وفيها يتم تنظيم العمل الإرشادي تعاونياً من خلال روابط المزارعين ولا تتحمل الحكومة أية نفقات رغم أن الإرشاد يعتمد علي التنظيم المركزي في خططه.

١١- **تجربة فرنسا** : وفيها يقوم المزارع بدفع ٥٠٪ من تكلفة الخدمة الإرشادية التي يؤديها لهم الفنيون الإرشاديون كما تشترك التعاونيات في تقديم الخدمات الإرشادية للزراع باعتبارهم أعضاء بها .

١٢- **تجربة بريطانيا** : وفيها يتم تغطية ٥٠٪ من تكلفة الخدمة الإرشادية عن طريق الإرشاد العام

بالمصروفات اعتباراً من عام ١٩٩٤ في صورة تعاقد بين طرفي الخدمة الإرشادية المتمثلة في الحكومة والمزارع المتعاقد.

١٣- **تجربة البرتغال** : وفيها تقوم التعاونيات بتعيين خبراء وفنيين للعمل بها نظير أجر متفق عليه، حيث قامت الحكومة بخصخصة الوظائف التقليدية بوزارة الزراعة عدا البحوث والتجارب الزراعية.

١٤- **تجربة كوريا الجنوبية** : وفيها تخضع العملية الإرشادية للإشراف المزدوج بين الحكومة وروابط الزراع.

١٥- **تجربة الصين** : وفيها يتم تحرير عقود بين الزراع والمراكز الإرشادية الزراعية لتقديم الخدمات الإرشادية نظير حصول المراكز علي ٢٠٪ من المحصول الزائد عن المتفق عليه . وقد يقوم بعض الزراع من أهل الخبرة بتقديم المشورة الإرشادية مقابل أجر ، وكذلك تقوم كليات الزراعة ومؤسسات البحوث بتوقيع عقود سنوية بينها وبين الزراع نظير أجر متفق عليه .

١٦- **تجربة الأكوادور** : وفيها يقوم المرشدون الزراعيون بمشاركة الزراع في صافي الربح نظير الخدمات الإرشادية المقدمة لهم والمتمثلة في النصائح والاستشارات ، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج الموصي بها .

١٧- **تجربة شيلي** : وفيها يتم تقديم الخدمة الإرشادية للزراع من خلال الشركات الاستشارية الخاصة والمنتجين التجاريين نظير أجر يدفعه المزارع لتحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح الإنتاجي.

مما سبق يتبين أنه يمكن الاستفادة من تلك التجارب بما يتفق و طبيعة المرحلة الحالية ، ليصبح الهدف من تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر هو إعادة هيكلة الإرشاد الزراعى المصرى وتطوير الإنتاج الزراعى ,وتحقيق الجودة لزيادة القدرة التنافسية ، وهذا يعنى تنشيط السوق الزراعى و تفعيل البحث العلمى . آخذين فى الاعتبار ضرورة إجراء العديد من البحوث على جميع أطراف العمل الإرشادى دون التسرع فى خصخصة هذا العمل الحيوى بطريقة قد تؤدى إلى تدميره بأسلوب عفوى غير مدروس ,و بما يؤدى إلى الانتفاع الأمثل بالكوادر الفنية و المؤهلة التى تزخر بها وزارة الزراعة المصرية و جهاز الإرشاد الزراعى للعمل مع الزراع والمنتجين المصريين .

الأهـــداف البحثيـــة

وتمشياً مع أبعاد المشكلة السابق عرضها ,فإن الهدف الرئيسى لهذا البحث ينحصر فى التعرف على محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى من وجهة نظر المبحوثين ,و يتحقق ذلك الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١) التعرف على آراء المبحوثين نحو فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر .

٢) التعرف على آراء المبحوثين نحو إمكانية تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر.

٣) التعرف على آراء المبحوثين نحو قيام المراكز الإرشادية الزراعية بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

٤) التعرف على آراء المبحوثين فى أكفأ الجهات التى يمكن أن تقدم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

٥) التعرف على آراء المبحوثين فى نسبة الزراع والمنتجين القادرين على الدفع فى بعض المجالات الإنتاجية الزراعية

٦) التعرف على آراء المبحوثين فى نسبة المرشدين الزراعيين الأكفاء فى بعض المجالات الإنتاجية الزراعية .

٧) التعرف على آراء المبحوثين فى ماهية محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى.

ولضمان الدقة فى النتائج البحثية سعى الباحث إلى تحقيق الهدفين الإحصائيين التاليين :

٨) اختبار معنوية الفروق بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على كلٍ من : فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر ، وإمكانية تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر ، وقيام المراكز الإرشادية الزراعية بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر.

٩) التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض المحددات المدروسة - كمتغيرات مستقلة - بإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى كمتغير تابع .

الفروض البحثية

ولتحقيق الهدفين البحثيين الثامن والتاسع ، تمت صياغة الفروض البحثية التالية x:

الفرض الأول : توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر .

الفرض الثانى: توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على إمكانية تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر.

الفرض الثالث : توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على قيام المراكز الإرشادية الزراعية بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

الفرض الرابع : يوجد تباين معنوى بين الدرجات الرقمية المعبرة عن آراء مجموعات المبحوثين بفئاتهم الوظيفية الخمس نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى .

الفرض الخامس : توجد علاقة ارتباطية مغزوية (حقيقية) بين إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى وبين كل من المحددات التالية : (١) مقدرة الزراع والمنتجين على الدفع. (٢) و كفاءة المرشدين الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة مدفوعة الأجر.

ويتم اختبار الفروض الأربعة أعلاه فى صورتها الإحصائية (الصفرية) التالية:

١- لا توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر .

٢- لا توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على إمكانية تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر.

٣- لا توجد فروق معنوية (حقيقية) بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على قيام المراكز الإرشادية الزراعية بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

٤- لا يوجد تباين معنوى بين الدرجات الرقمية المعبرة عن آراء مجموعات المبحوثين بفئاتهم الزظيفية الخمس نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى .

أما الفرض الخامس فيتم اختباره فى صورته الإحصائية (الصفرية) التالية :

٥- لا توجد علاقة ارتباطية مغزوية (حقيقية) بين إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى وبين كل من المحددات التالية : (١) مقدرة الزراع والمنتجين على الدفع. (٢) و كفاءة المرشدين الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة مدفوعة الأجر.

الطريقة البحثية

أولاً : التعريفات الإجرائية :

١- المحددات : **Determinants** يقصد بها الأسس أو الضوابط الخاصة بالتنفيذ (إمكانية تقديم

الخدمة بالأجر) .

٢- **مجموعة العمق المهنى الزراعى** : هم رجال الإدارة العليا وتشملهم فئة رؤساء قطاعات الزراعة ، ومدراء عموم كلٍ من الإرشاد الزراعى والمكافحة والرعاية البستانية بمديريات الزراعة ، و مدراء عموم الإرشاد بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالقاهرة وتوابعها بالمحافظات .

٣- **إعادة هيكلة الإرشاد الزراعى فى مصر** : يقصد بها إعادة هيكلة التنظيم الإرشادى نفسه ، بمعنى إعادة ترتيب وصياغة وتحديد الوظائف والمهام والواجبات والتأهيل والتدريب والتشريعات .. إلخ

ثانياً : الشاملة والعينة :

شاملة هذا البحث هى جميع من يشغل المسميات الوظيفية التالية : ١- رئيس قطاع الزراعة . ٢- ومدير عام الإرشاد الزراعى . ٣- ومدير عام المكافحة الحقلية . ٤- ومدير عام الرعاية البستانية وذلك بمديريات الزراعة بجميع محافظات الجمهورية بالإضافة إلى : ٥- مدراء عموم الإرشاد الزراعى بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالقاهرة وتوابعها بالمحافظات . وقد أخذت عينة بلغ قوامها (١٠٠) مبحوث مثلت (٦٩٪) تقريباً من مكونات الشاملة العددية لهذا البحث (١٤٥ مفردة بحثية) ، وكان تكوين العينة عبارة عن (٢٠) مبحوثاً من كل فئة من الفئات التى تشغل المسميات الوظيفية الخمس المشار إليها سابقاً باعتبارها من الإدارة العليا ، وذلك بمحافظات البحيرة والأسكندرية ومرسى مطروح والغربية والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية ودمياط وشمال سيناء والفيوم والجيزة والقاهرة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج والإسماعيلية بالإضافة إلى منطقة النوبارية والإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالقاهرة وتوابعها بالمحافظات.

ثالثاً : مبررات اختيار العينة :

١) أنها تمثل الجهة الحكومية المعنية وتنفذ سياستها المركزية ، بل وتشارك فى صنع القرار كلٍ فى موقعه .

٢) أنها كإدارة عليا " تقوم بتخصيص الموارد البشرية والمالية لتحقيق الاستراتيجيات وتنسيق الأعمال ، كما أنها تعمل على تحديث الخدمات وتجديد وتطوير التنظيم " ، (١ : ٢٠-٢١).

رابعاً : أدوات جمع البيانات :

تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٢ باستخدام استمارة استبيان Questionnaire (بعد معالجتها) لتسجيل استجابات المبحوثين .

خامساً : القياس والمعالجة الكمية :

اشتملت استمارة الاستبيان على ثمانية أسئلة تمثل مؤشراً متدرجاً من مجموعة الاستجابات التى تمثل وجهات النظر المختلفة للمبحوثين حول إمكانية ومحددات تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ، حيث صيغت بعض الأسئلة لتعبر عن مختلف الآراء ، والإجابة المطلوبة هى فقط ما تتفق مع وجهة نظر المبحوث (موافق تماماً ، موافق لحد ما ، غير موافق) يقابلها درجات (٣ ، ٢ ، ١) على الترتيب ، مع ذكر ما يدعم وجهة نظر المبحوث فى كل حالة من حالات الرأى التى يبديها المبحوث حتى تكتمل وجهات النظر ، كما صيغت بعض الأسئلة ليقوم المبحوث بإبداء رأيه وتقدير هذا الرأى فى صورة نسبة مئوية ، والبعض الآخر من أشكال التعبير عن الرأى فى صورة قيام المبحوث بترتيب مكونات وعناصر المحتوى موضع السؤال تنازلياً وفقاً لأهمية كلٍ منها من وجهة نظرة .

سادساً : أدوات التحليل الإحصائى :

تم استخدام النسب المئوية والمتوسط الحسابى والجداول التكرارية ومعامل الإرتباط البسيط والمتعدد إلى جانب معامل التحديد لتوضيح العلاقة الإرتباطية بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة المدروسة ، كما استخدم اختبار مربع كاى (((٢ للتعرف على معنوية الفروق بين آراء مجموعات المبحوثين فى كل مؤشر من مؤشرات القياس ، (٦: ٣٨٣ - ٣٨٤) ، إلى جانب اختبار (F) لثبات المعنوية (تحليل التباين) لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف بين مجموعات المبحوثين بفئاتهم الوظيفية الخمس وآرائهم نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى (٨ : ١٧٢- ١٧٨) .

النتائج البحثية ومناقشتها

أولا: أراء المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر :

تشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) إلى أن أكثر من ثلث المبحوثين (٣٥٪) يوافقون تماماً على خصخصة الإرشاد الزراعى فى مصر ، بينما يرفض (١٨٪) من المبحوثين هذه الفكرة ، فى حين يوافق قرابة نصف المبحوثين (٤٧٪) على الفكرة ولكن بشروط ، وكان مديرو الإرشاد الزراعى بالمحافظات هم أكثر المبحوثين تحفظاً على الفكرة ووضعاً للشروط .

وللتأكد من إمكانية الاعتماد على هذه النتيجة ، وأن التكرارات المشاهدة ليست راجعة لظروف الاستبيان واختيار العينة وأنها لم تنتج بمحض الصدفة ، تم استخدام اختبار (X_2) للتأكد من معنوية الفروق بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر ، وقد تبين أن قيمة (X_2) المحسوبة (٧,٤٦٩) وهى قيمة أقل من نظيرتها الجدولية (١٥,٥٠٧) عند درجات حرية (٨) ومستوى مغزوية (٠,٠٥) كما هو مبين فى الجدول رقم (٢) ، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائى (الصفرى) الذى نصه " لا توجد فروق معنوية بين

آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر " . أى أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات العينة فى الموافقة على ذلك . هذا وتعنى الأرقام الواردة فى الجدول رقم (١) أن غالبية آراء المبحوثين كانت بين الموافقة تماما والموافقة لحد ما. وقد أمكن حصر المبررات والحجج الداعمة لوجهة نظر كل فريق وهى على النحو التالى :

أ - مبررات الموافقين تماماً على فكرة الخصخصة : وكانت نسبتهم ٣٥٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- أن الاعتماد على القطاع الخاص فى تدعيم الاقتصاد الزراعى المصرى ، أصبح أحد التوجهات الرئيسية للحكومة فى المرحلة المقبلة والتى ستتميز بشدة المنافسة الدولية على جودة المنتجات الزراعية التى تقتضى تقديم خدمات إرشادية زراعية متميزة وآنية وذات جودة عالية . ٢- أن القطاع الخاص أكثر مرونة فى الاستجابة لحاجات ومشاكل الزراع الإنتاجية والتسويقية ...إلخ . ٣- تنمية الشعور لدى المنتجين والزراع بضرورة الاعتماد على النفس بدلاً من السلبية والتواكل على رجال وزارة الزراعة. ٤- قد تؤدى خصخصة الإرشاد الزراعى فى مصر إلى ظهور نمط الإرشاد التعاقدى ، وبالتالى تشجيع رجال الإرشاد المتميزين على تقديم خدماتهم الإرشادية والاستشارية الزراعية مدفوعة الآجر بدلاً من إحساسهم بالغبن وعدم الرضا من جراء قيامهم بعمل مجهد بطبيعته دون مقابل مجز .

ب - مبررات الرافضين لفكرة الخصخصة : وكانت نسبتهم ١٨٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- معظم المنتجين والزراع من أصحاب الحيازات العائلية القزمية وإنتاجها غير تجارى. ٢- صعوبة تحديد مقابل مادى لكل خدمة أو استشارة إرشادية فى ضوء الأنماط المزرعية والمحصولية السائدة فى مصر . ٣- الخصخصة تتطلب أجهزة إرشادية متخصصة كفؤة لديها كل الإمكانيات التى تحقق لها التميز ، بما فى ذلك أحدث نتائج البحث العلمى الزراعى التطبيقى . ٤- الخوف من اندفاع القطاع الخاص نحو تحقيق أرباح مبالغ فيها دون النظر إلى المصالح القومية العليا ، أو قيامه بالسيطرة أو الاحتكار أو التدليس فيما يتعلق بالخدمات الإرشادية التى يقدمها بالأجر . ٥- هناك أمور يصعب خصخصتها مثل التوعية الثقافية والزراعية والسكانية والبيئية التى تحرص الدولة على نشرها بدون أجر من خلال أجندتها الحكومية ومنها الإرشاد الزراعى . ٦- التقليد والمحاكاة من أهم ما يعتمد عليه الفلاح المصرى فى عملية التعليم والتعلم ، ولذلك فهو لن يطلب الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ما لم يجبر على ذلك من خلال سند قانونى أو تشريعى .

جـ- مبررات الموافقين على فكرة الخصخصة ولكن بشروط : وكانت نسبتهم ٤٧٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- أن تبدأ الخصخصة بكبار الزراع. ٢- أن يكون العمل الإرشادى الزراعى فى مجمله عملاً حكومياً منعاً للمخاطر أو الأضرار غير المحسوبة . ٣- تقديم الخدمات الإرشادية المجانية فى حالات الأزمات

والكوارث الزراعية. ٤- أن تبدأ الخصخصة بالبحث العلمى أولاً لأنه قاطرة الإرشاد الزراعى مدفوع الأجر . ٥- أن تكون الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر بسعر رمزى فى البداية ؛ حتى يتعود عليها المنتجون والزراع . ٦- أن تتم الخصخصة بالتدريج وعلى مراحل وفقا للسعات الحيازية ، مع تقييم كل مرحلة ، وإعطاء فترة زمنية قبل بدء التطبيق أسوة بما تم مع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ (قانون المالك المستأجر) . ٧- وضع القوانين والتشريعات الكفيلة بإيجاد التوازن بين أسعار الخدمات الإرشادية كأحد المدخلات الإنتاجية الزراعية وبين أسعار المخرجات الإنتاجية الزراعية ؛ لتشجيع الزراع على طلب الخدمة مدفوعة الأجر . ٨- إنشاء اتحادات لمنتجى المحاصيل والزروع المختلفة لخلق الطلب على الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر نيابة عن أعضاء هذه الاتحادات عند طلب الخدمة من أجهزة الإرشاد الزراعى التى يستحسن أن تكون حكومية. ٩ -استكمال المقار والمراكز الإرشادية الزراعية على مستوى الجمهورية ، وتدعيمها بالخبراء والمتخصصين والإمكانات اللازمة لحسن إدارتها ، لتكون نواة للمراكز الإرشادية التى تقدم خدماتها بأجر للزراع. ١٠- أن يقتصر تحصيل الأجر مقابل الخدمة الإرشادية المقدمة من الزراع القادرين على الدفع ، أو ممن تتحقق لديهم زيادة ملموسة فى الإنتاج ،أو تحقيق عائد كنتيجة مباشرة لتطبيق الخبرة الإرشادية مدفوعة الأجر .

ثانيا :آراء المبحوثين فى إمكانية تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر :

تشير النتائج البحثية إلى أن ٢٢٪ من إجمالى المبحوثين يوافقون تماماً على تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر وكان أكثر المبحوثين موافقة على ذلك هم مدراء عموم كل من المكافحة والرعاية البستانية مقابل ٦٤٪ من المبحوثين الذين يوافقون على تقديم بعض الخدمات الإرشادية بالأجر و بعضها الآخر بدون أجر ،وكان أكثر الفئات موافقة على ذلك هم مدراء عموم الإرشاد الزراعى بكل من المحافظات والإدارة المركزية ، فى حين أن ١٤٪ من إجمالى المبحوثين يرفضون تماماً أن تقوم الحكومة بتقديم خدماتها الإرشادية للزراع بأى أجر . وفى ضوء هذا التباين تم استخدام اختبار مربع كاى (X^2) فى اختبار معنوية الفروق بين مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر ، وقد تبين أن قيمة (X^2) المحسوبة (١٤,٩٠٥) وهى قيمة أقل من نظيرتها الجدولية (١٥,٥٠٧) عند درجات حرية (٨) والمستوى الاحتمالى (٠,٠٥) كما هو مبين فى الجدول رقم (٤) ، وعلى ذلك فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائى (الصفرى) القائل " بعدم وجود فروق معنوية بين آراء مجموعات المبحوثين نحو الموافقة على تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر ". أى أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات العينة فى الموافقة على ذلك . هذا وتعنى بيانات الجدول رقم (٣) أن غالبية آراء المبحوثين كانت بين تقديم كل أو بعض الخدمات الإرشادية الحكومية مدفوعة الأجر، وذلك بنسبة تأكد ٩٥٪ . وقد أمكن للباحث التعرف على بعض المبررات والأسباب الداعمة لوجهة نظر كل فريق وهى على النحو التالى :

أ- مبررات الموافقين تماماً على تقديم كل الخدمات الإرشادية الحكومية بالأجر وكانت نسبتهم ٢٢٪ من مجموع العينة كالتالى:

١- توفير جزء من التمويل اللازم لدعم التنظيم الإرشادى الحكومى وهو ما سيؤدى إلى : الارتقاء بمستوى الجودة والأداء للخدمة الإرشادية ، وتطوير العمل الإرشادى نفسه والبحث عن كل ما هو جديد ومفيد للحفاظ على ثقة الزراع ، وزيادة الطلب على الخدمة والاستشارة الإرشادية ، وتوفير حافز مادى مناسب للمرشدين الزراعيين يساعدهم على تحسين دخولهم كنتيجة للإجادة والاجتهاد فى العمل ، وإيجاد الدافع الفردى والمكافأة للعاملين الإرشاديين فى التنظيم للبحث عن المعرفة وتنمية مهاراتهم الفنية والإرشادية كمؤهلات أساسية للحصول على فرص العمل والترقى داخل التنظيم الإرشادى ، حيث تعد الدوافع والمكافآت من الأمور الحيوية للاقتصاد المنتج . ٢- خلق الطلب على الخدمة الإرشادية وهو ما سيؤدى بالتبعية إلى : الاهتمام بالتخصص الإرشادى ، والمتابعة والتقييم وتلافى الآثار السلبية أو غير الجيدة للخدمات والاستشارات الإرشادية لدى المنتجين والزراع دافعى الأجر . ٣- زيادة التأثير الإيجابى لدور الإرشاد الزراعى ، ويؤدى ذلك إلى : مواكبة الخدمات الإرشادية للتطورات السريعة فى الأساليب الإنتاجية والتسويقية الزراعية العالمية والمحلية ، وزيادة والارتباط بين الزراع والعاملين الإرشاديين فى ضوء وفرة المخرجات الإرشادية وجودتها ، وتقليل نسبة الأخطاء البشرية إلى أدنى حد ممكن ، بل وتلاشيها كلية وهو ما يعنى التميز فى الخدمة . ٤- تقليل المخاطر الإنتاجية والتسويقية للزراع ، وسوف يؤدى ذلك إلى : تقنين سلوك المنتجين والزراع بدلاً من التهويل كما هو الحال فى الخدمات الإرشادية المجانية الحالية ، حيث سيتم عرض المشكلات الحقيقية فقط ما دام كل شئ بأجره ، والاتجاه نحو البحث العلمى التطبيقى والموائم ليكون مصدراً للجهود والأنشطة والخدمات والاستشارات الإرشادية مدفوعة الأجر لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لطالب الخدمة ، ومن ثم ستكون الخدمة الإرشادية أكثر مواءمة وأكثر أماناً عند تطبيقها أو العمل بها ، واعتماد المزارعين على أنفسهم بشكل أساسى بدلاً من الاعتماد على الدولة فى كل شئ كما كان فى الماضى. ٥- التغلب على بعض المعوقات السيكولوجية للزراع نحو التغيير ويؤدى ذلك إلى : إشراك الزراع فى تحمل المسئولية والمساهمة فى تكاليف الخدمة ولو جزئياً فيما يتعلق بالأنشطة الإرشادية التى لا يعيرها بعض الزراع الاهتمام الكافى كما هو الحال فى الخدمات المجانية المقدمة لهم حالياً ، فالناس بطبيعتهم يشككون فيما يقدم إليهم مجانا لاعتقادهم بعدم أهميته أو قيمته ، بل وقد يحاربونه فى بعض الأحيان لأنهم لم يساهموا فى تكلفته أو جزء منه على الأقل ، الإعلاء من شأن وقيمة الخدمة الإرشادية بدلاً من الاستهانة بها وبالمرشد الزراعى الذى يقدمها لأنها مجانية مفروضة على الزراع . ٦- تحقيق الرضى للعاملين بالتنظيم الإرشادى الحكومى ويترتب على ذلك : تفرغ رجال الإرشاد للعمل الإرشادى دون غيره ، وزيادة جرعات التدريب التى تحقق للمرشد الزراعى ثقته فى نفسه أمام المنتجين والزراع ، والتغلب على جزء من مشكلة قصور الموارد اللازمة للتدريب ، وسوف يؤدى الشعور بالرضا من قبل المرشدين الزراعيين إلى سعيهم نحو تطوير قدرتهم الشخصية وتنمية مهاراتهم الإرشادية ليكونوا دائماً موضع ثقة ومحل طلب من المنتجين والزراع ، بل وموضع احترام الجميع. ٧- لأن الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر موجودة بالفعل منذ فترة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات من خلال بيوت الخبرة الزراعية والمكاتب الاستشارية الزراعية فى القطاع الخاص لكبار المستثمرين ، كما أنها اخذه فى النمو والانتشار حالياً فى كثير

من الجهات الحكومية تحت مسميات مختلفة من أشهرها الوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة حالياً بمركز البحوث الزراعية - حوالى ٦٠وحدة ، (٨) ، إلى جانب العديد من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعات المصرية - حوالى ٦١٥ وحدة - بما فيها كليات الزراعة ، (٧ : ١٦) ؛ لتقديم الخدمات والاستشارات الإرشادية مقابل أجر ، وهذا يعنى إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى مصر سواء قام بذلك القطاع الخاص أو قطاع الأعمال أو وزارة الزراعة . ٨- أن كثيراً من المنتجين والزراع باتوا يحققون أرباحاً مزرعية حقيقية ولا يسهمون بأى صورة من الصور فى تدعيم التوصيات والأنشطة والخدمات الإرشادية التى تقدمها لهم الحكومة مجاناً منذ نصف قرن رغم الصعوبات التى يواجهها العاملون الإرشاديون فى إقناع هؤلاء الزراع .

ب- مبررات الموافقين على تقديم بعض الخدمات الإرشادية الزراعية بالأجر : وكانت نسبتهم ٦٤٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- أن بعض الخدمات لها طابع وطنى مثل محو الأمية وزيادة السكان والأمراض البشرية والزراعية والأزمات والكوارث الطبيعية ، وعلى الحكومة أن تتدخل بتقديم خدماتها الإرشادية مجاناً فى مثل هذه الحالات. ٢- أن تكون بالأجر للخدمات الإرشادية التى تتطلب الانتقال إلى أماكن الإنتاج وظهور المشكلة ، وذلك لتغطية تكاليف الانتقال وتحقيق السرعة والجدية فى السيطرة على الموقف المشكلى القائم لدى طالب الخدمة ، وأن تكون الاستشارات المكتبية والتليفونية مجانية . ٣- أن نظم الرى المتطور وزراعة الأنسجة وإنتاج الخضر والنباتات الطبية والعطرية وأزهار الزينة والإنتاج الحيوانى والداجنى والبستانى وغيرها من المحاصيل التصديرية تدر عائداً كبيراً على منتجيها ، وهى تحتاج إلى استشارات وخدمات إرشادية تقنية وفنية لتطويرها ومن ثم فإنه يجب الاقتصار على تحصيل مقابل مادى نظير تقديم الخدمات الإرشادية للمنتجين والزراع المتخصصين فى تلك المجالات الإنتاجية التى تحتاج إلى المتابعة المستمرة من جهة تقديم الخدمة مدفوعة الأجر . ٤- ظهر فى المجتمع فئات من الحائزين الجدد ومالكى الأرض الزراعية بموجب القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ومن المتوقع زيادة الطلب على الخدمات والاستشارات الإرشادية مدفوعة الأجر من قبل هذه الفئات لعدم درايتهم بفنون الزراعة المختلفة. ٥- أن يقتصر تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر على الزراع والمنتجين للأصناف فائقة الجودة أو الجديدة أو المزمع تصديرها ويلزمها تقديم خدمة إرشادية متميزة وخاصة فى الأرضى الجديدة. ٦- لأن المزارع المصرى تعود على تلقى جميع الخدمات الزراعية مجاناً وفى حالة تقديمها له بالأجر سيكون مفاجأة غير سارة له ، وقد يعزف عن طلبها لأنها ستصبح عبئاً إنتاجياً لم يألفه من قبل . ٧- هناك بعض الخدمات الإرشادية تحتاج إلى جهد المرشد الزراعى وخبرته كما فى حالات المكافحة الحشرية والأمراض وغيرها ، ومن ثم فلا بد من تقديمها بالأجر لمن يطلبها أياً كانت سعته الحيازية . ٨- بعضها بالأجر كمرحلة أولى لحين تقبل الزراع لفكرة تقديم كل الخدمات الإرشادية بالأجر . ٩- طبقا لما يحققه المنتج أو المزارع من أرباح بعد تطبيق الاستشارة أو الخدمة الإرشادية. ١٠- لوجود صغار المزارعين ولا يمكن حرمانهم من الإرشاد المجانى

الحكومى . ١١- لابد من وجود نموذج حكومى مجانى يراه المنتجون والزراع مما يدفعهم إلى طلب الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر لما ستحققه لهم من أرباح . ١٢- أن تكون الخدمات والاستشارات الإرشادية المجانية مقصورة على صغار المنتجين والزراع والخريجين الجدد فى الأراضى الجديدة فقط .

جـ- مبررات الموافقين على تقديم كل الخدمات الإرشادية الحكومية بدون أجر : وكانت نسبتهم ١٤٪ من مجموع العينة كالتالى:

١- حتى لا يمتنع المنتجون والزراع عن طلب الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر بسبب عدم قدرتهم على الدفع حتى ولو كانوا فى أمس الحاجة لها . ٢- يجب أن يكون هناك فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات مثلاً يتهيأ فيها الزراع للدفع مثل ما حدث عند تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر . ٣- لأن تقديم الخدمة الإرشادية بالأجر سوف يزيد من تكاليف الإنتاج فى الوقت الذى لا يستطيع فيه المزارع دفع ثمن الخدمة الإرشادية بسبب انخفاض أسعار معظم المحاصيل الزراعية. ٤- بدون أجر فى الفترة الانتقالية الحالية لحين إقناع الزراع بهذه النوعية من الخدمة ، ثم تحديد رسوم رمزية فى الفترة التالية خاصة وأن ٩٠٪ من المزارعين المصريين معدمين ومن صغار الزراع وأصحاب الحيازات ومستأجرى المساحات الصغيرة .

مما سبق يتبين أنه عندما يرى كلا من المرشدين الزراعيين والمنتجين والزراع أن كل شئ أصبح له مقابل ينبغى دفعه ، وأنه يجب تقدير هذا المقابل ، سيشعرون حينئذ بقيمة العمل الذى يقوم به كل منهم والوقت الذى يستغرقه هذا العمل ، وعلى الجميع أن يدرك أنه إذا عجزت ميزانية الدولة عن توفير هذا المقابل ، فإنه ينبغى على الأفراد أن يشاركوا فى توفيره على الأقل لأنهم يستفيدون منه ، ولذلك فإن تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغرض الإسهام فى دفع التكاليف أو جزء منها ، سوف يعطى الدافع للعمل أكثر لتوفير التكاليف الأخرى ، ومن ثم إحساس الجميع بقيمة الوقت بالعمل فى أكثر من نشاط إرشادى زراعى .

ثالثاً : أراء المبحوثين فى أكفأ الجهات التى يمكن أن تقدم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر :

وفقاً للنتائج الواردة فى الجدول رقم (٥) يتبين أن وزارة الزراعة (الإرشاد الزراعى) جاءت فى الترتيب الأول من وجهة نظر ٩٨٪ من إجمالى المبحوثين ، ثم وبفارق كبير جداً الجمعيات التعاونية الزراعية ، حيث جاءت فى الترتيب الثانى وذلك من وجهة نظر ٣٦ ٪ فقط من المبحوثين ، ثم بنوك التنمية والائتمان الزراعى من وجهة نظر ٢٧٪ من المبحوثين ، ثم الشركات التجارية الزراعية من وجهة نظر ٢٦٪ من المبحوثين ، ثم المشروعات الزراعية الممولة من وجهة نظر ٢٠٪ من المبحوثين ، ثم جمعيات رجال الأعمال المتخصصة من وجهة نظر ١٩٪ من إجمالى المبحوثين ، ثم الشركات الزراعية ذات المسئولية المحدودة من وجهة نظر ١٥٪ من المبحوثين ، ثم شركات الأشخاص

من وجهة نظر ١٤٪ من المبحوثين ، ثم شركات توظيف الأموال من وجهة نظر ١٣٪ من إجمالى المبحوثين ، ثم الوحدات ذات الطابع الخاص من وجهة نظر ١١ ٪ من المبحوثين ، ثم اتحادات المنتجين والزراع من وجهة نظر ٩٪ من المبحوثين ، ثم اتحادات المصدرين الزراعيين وذلك من وجهة نظر ٨٪ من المبحوثين ، وجاءت بيوت الخبرة فى المرتبة الثالثة عشر و الأخيرة فى قائمة التفضيل من وجهة نظر٦٪ فقط من إجمالى المبحوثين من رؤوس العمق المهنى الزراعى فى مصر .

ومما سبق يلاحظ أن وزارة الزراعة (الإرشاد الزراعى) هى أكثر الجهات كفاءة فى تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر وبفارق كبير جداً عما يليها من جهات ، وقد يرجع ذلك إلى ما تتمتع به الوزارة من وجود كوادر إرشادية بحثية وتنفيذية متميزة ، أو لأنها حريصة على مصالح كلٍ من المنتجين و الزراع والمصدرين والمستهلكين المصريين عموماً ، أو أن ذلك قد يرجع إلى ما يلمسه المبحوثون من مجهودات لوزرة الزراعة فى مجالات الإنتاج والتسويق الزراعى وحماية البيئة . ورغم ما قد يؤخذ عليها أحياناً إلا أنها تظل أكثر الجهات تقديراً من وجهة نظر المبحوثين فى القيام بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

رابعا :آراء المبحوثين فى ماهية محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى :

للتعرف على آراء المبحوثين حول محددات تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ، نجدهم أفادوا بعددٍ من المحددات (الأسس والمبادئ) determinants بلغ عددها مائة وثلاثة محدداً ، أمكن تصنيفها تحت عشرة محددات رئيسية تم ترتيبها تنازلياً وفقاً لتكرار كلٍ منها كما هو مبين فى الجدول رقم (٦) وذلك على النحو التإلى :

١- المحدد الأول : المقدرة على الدفع :

أوضحت النتائج أن ٩٨٪ من المبحوثين يرون من وجهة نظرهم أن حصول المنتجين والزراع على الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ، يتوقف على مقدرة هؤلاء المنتجين والزراع على الدفع وتتوقف هذه المقدرة بدورها على عدد من المحددات من أهمها :١- حجم الحيازة المزرعية . ٢- حيازة عناصر الإنتاج . ٣- حجم المشروع الزراعى . ٤-الرغبة فى الاستثمار الزراعى. ٥- قيمة أو سعر أو تكلفة كل خدمة إرشادية أساسية و/ أوبديلة. ٦- مدى تحقيق المنتجين والزراع لأرباح مزرعية مباشرة نتيجة الخدمة المقدمة . ٧- طبيعة الإنتاج المزرعى (تجارى - عائلى - استكفائى ...الخ) . ٨- التخصص الإنتاجى (محاصيل حقلية تقليدية / تصديرية ...الخ). ٩- درجة تعليم وثقافة المنتجين والمزارعين الاقتصادية والزراعية ...الخ . ١٠- حاجة المنتجين والزراع الضرورية لتلك الخدمات والاستشارات الإرشادية .

وبسؤال المبحوثين عن تقديراتهم الذاتية لنسبة الزراع القادرين على دفع أجر عن

الاستشارات والخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية، أوضحت النتائج الواردة فى الجدول رقم (٧) ، أن متوسط نسبة الزراع القادرين على دفع أجر الخدمات والاستشارات الإرشادية التى تقدمها لهم الحكومة تبلغ ٥٢٪ من منتجى المحاصيل البستانية ، و٤٨٪ من منتجى محاصيل الخضر ، و٤٦٪ من مربى الطيور والدواجن ، و٤٥٪ من منتجى النباتات الطبية والعطرية ، و٤٤٪ من مربى الماشية والأغنام ، و٣٩٪ من منتجى عسل النحل ، و٣٥٪ من منتجى الحرير الطبيعى ، و٢٩٪ من منتجى محصول القطن ، و٢٨٪ من منتجى المحاصيل السكرية ، و ٢٧٪ من منتجى المحاصيل البقولية ، و٢٥٪ من منتجى المحاصيل الزيتية ، و٢٤٪ من منتجى كل من البصل والثوم والذرة الشامية ، و٢٣٪ من منتجى محصول القمح ، وجاءت نسبة منتجى محصول الأرز فى المرتبة الخامسة عشر والأخيرة حيث قدر المبحوثون نسبة القادرين منهم على دفع مقابل مادى للخدمة الإرشادية التى تقدمها لهم الحكومة بـ ٢٢٪ فقط من إجمالى منتجى محصول الأرز . وهذا معناه أن هناك بعض الزراع لا يستطيعون إطلاقاً دفع أجر نظير الخدمة الإرشادية المقدمة لهم وذلك من وجهة نظر المبحوثين ، وقد يكون ذلك منطقياً مع الواقع وذلك لقزمية وصغر حيازاتهم المزرعية .

وبناءاً على ما سبق ، وفى ضوء الواقع المصرى ، الذى يتسم فيه الإنتاج الزراعى بعدة خصائص لعل من أهمها التنوع وعدم التخصص وانتشار النمط المزرعى العائلى أو الاستكفائى وفى ضوء سيادة الحيازات القزمية وانتشار الأمية الأبجدية والثقافية الزراعية بين معظم الزراع فى مصر ، وانخفاض وعيهم بأهمية الممارسات الإرشادية فى النهوض بمستويات دخولهم المزرعية ، يرى الباحث أنه يمكن تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر للمنتجين والزراع ، على أن يكون هذا الأجر رمزياً فى بداية التطبيق للفكرة .

٢- المحدد الثانى : وجود تنظيم إرشادى كفء وفعال :

وقد أفاد بذلك ٩٤٪ من المبحوثين ، ومن وجهة نظرهم فإن عدم كفاءة وتطور التنظيم الإرشادى الزراعى المصرى بما يتوافق مع رغبات وحاجات ومشكلات المنتجين والزراع ، يعد من أهم الأسباب التى تؤدى إلى عزوف بعض الزراع المصريين عن تطبيق ما يوصى به الإرشاد الزراعى ، وهو ما يلاحظ من عدم اكتراث المنتجين والزراع فى التعاون أو الاستجابة للمشاركة فى الأنشطة الإرشادية المجانية التى تقوم بها الحكومة دون كللٍ أو مللٍ ، رغم ما يسببه ذلك من إحباط لبعض العاملين الإرشاديين .

وبسؤال المبحوثين عن تقديراتهم الذاتية لنسبة المرشدين الزراعيين من إجمالى العاملين معهم ضمن نطاق العمل مسئولية كلٍ منهم ، والذين يمكنهم تقديم استشارات وخدمات إرشادية للزراع بكفاءة وثقة لا تقل عن ٩٥٪ فى كل مجال من المجالات المطروحة عليهم فى أداة جمع البيانات ، فقد أمكن حساب متوسط النسبة لكل مجال كما هو مبين فى الجدول

رقم (٨) ، ومنها يتضح أن متوسط نسبة المرشدين الذين يمكنهم تقديم الاستشارات

والخدمات الإرشادية للزراع بكفاءة وثقة لا تقل عن ٩٥٪ فى مجال إنتاج القمح هى ٤١٪ من إجمالى المرشدين ، وأن ٤٠٪ من المرشدين يستطيع ذلك فى مجال إنتاج القطن ، و٣٨٪ فى مجال إنتاج الذرة الشامية ، ٣٥٪ فى مجال إنتاج محاصيل الخضر ، و٣١٪ فى مجال إنتاج البساتين ، و ٣٠٪ فى مجال إنتاج الأرز ، و٢٧٪ فى مجالات إنتاج المحاصيل البقولية والبصل والثوم ، ٢٠٪ من المرشدين يستطيعون ذلك فى مجال إنتاج وتربية الطيور والدواجن ، و١٩٪ فى مجالات إنتاج عسل النحل وتربية الماشية والأغنام ، و١٨ ٪ فى مجالا إنتاج المحاصيل السكرية ، و١٧٪ فى مجال إنتاج النباتات الطبية والعطرية ، وأخيراً فإن ١٣٪ من إجمالى المرشدين الزراعيين يستطيعون تقديم استشارات وخدمات إرشادية للزراع بكفاءة وثقة لا تقل عن ٩٥٪ فى مجال إنتاج الحرير الطبيعى . وهذا يعنى أن هناك نسبة كبيرة من المرشدين الزراعيين الحاليين ليسوا أكفاء البتة فى إعطاء أى توصيات إرشادية .

وفى ضوء الواقع المصرى يتبين أن البنية المعلوماتية الإرشادية التحتية تحتاج إلى ثورة حقيقية لتكوين كوادر إرشادية مجهزة بالمعرفة والخبرة وعلى أعلى مستوى للقيام بدورها كما ينبغى أن يكون حال تقديمها للخدمات والاستشارات الإرشادية مدفوعة الأجر فى مصر ، وعلينا أن نتذكر دائماً أن فاقد الشىء لا يعطيه ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ما يلى : ١- تأهيل المرشد بشكل مستمر عبر الدورات والندوات والإحاطة بآخر المنجزات فى حقل اختصاصه . ٢- رفع دخل المرشد وذلك لأن الدافع الفردى والمكافأة الفردية هى من الأمور الحيوية بالنسبة للمرشد الزراعى . ٣- التركيز على دور الأخصائيين مستقبلاً نظراً لأهمية المرشد المتخصص ولتميزه وتفوقه على أقرانه من غير المتخصصين . ٤- وضع معايير وضوابط عند اختيار العاملين الإرشاديين ويشترط منحهم شهادة صلاحية لمزاولة المهنة يتم تجديدها كل فترة ضماناً للإجادة والتميز فى تقديم الخدمة أو الاستشارة الإرشادية مادامت ستكون مدفوعة الأجر ، على أن يكون التدريب المستمر أحد شروط استمرارية شغل الوظيفة أو العمل بالمهنة ، فالكم وحده لا يكفى ولكن الكيف أهم فيمن يعمل مرشداً زراعياً . ٥- توفير الإمكانيات اللازمة للمرشد الزراعى الحكومى وتفرغه تماماً للعمل المنوط به ، مع إيجاد سياسة عادلة للتحفيز تحقيقاً لمبدأ الجزاء على قدر العمل . إلى جانب إتاحة الفرصة أمام الجميع للترقى لتحقيق الرضى الوظيفى . ٦- تحقيق إدارة الجودة الشاملة للتنظيم الإرشادى الزراعى لأهميتها فى هذا المجال .

٣- المحدد الثالث : تحديد القيمة النقدية أو السعر أو الثمن لكل خدمة إرشادية :

من الضرورى إذا كانت هناك رغبة فى تقديم خدمة الإرشادية مدفوعة الأجر، تحديد القيمة النقدية والإعلان عنها مسبقاً لتعريف المنتجين والزراع بالأجر المقابل لكل خدمة إرشادية أو استشارة فنية، وتعريفهم بكيفية الدفع مقابل الحصول على تلك الخدمة أو الاستشارة الإرشادية. وقد أفاد بذاك ٨٨٪ من إجمالى المبحوثين ، ولتحديد تكلفة الخدمة أو الاستشارة الإرشادية - فإنه يلزم أولاً تحقيق المتطلبات التالية : ١- تشريع رسمى لحماية أطراف العملية الإرشادية من الاحتكار أو

الغش أو التدليس التجارى بأنواعه ٢.- تحديد طبيعة الخدمة والاستشارة الإرشادية المقدمة للعميل ، ومكان وكيفية تقديمها . ٣- أن يكون هناك ضمان لإشباع حاجات طالب الخدمة أو الاستشارة مدفوعة الأجر دون إرهاقه مادياً أو بدنياً أو ذهنياً ، وتحقيق هذا الإشباع بشكلٍ مرضٍ لطالب الخدمة والاستشارة . ٤- توافر قدر من الرغبة والاقتناع لدى طالب الخدمة أو الاستشارة الإرشادية ؛ مما يدفعه إلى الاهتمام بكل تفاصيلها وحرصه على تنفيذها . ٥- عدم المغالاة فى تكلفة الخدمة الإرشادية المقدمة لمن يطلبها . ٦- عصرية الخدمة أو الاستشارة وآنيتها ومواءمتها لظروف الإنتاج والتسويق المحلى والخارجى . ٧- أن يكون الأجر المدفوع نظير الخدمة أو الاستشارة الإرشادية فى شكل رسوم لصغار المنتجين والزراع لكونهم الأكثرية.

وفى ضوء الواقع المصرى فإنه من العسير تحديد التكلفة أو المقابل أو الأجر لكل خدمة إرشادية ؛ وذلك لتنوع الإنتاج وعدم تخصصه ، وتفاوت السعات الحيازية وظروف الملكية . ولذلك فمن الأرجح - من وجهة نظر الباحث - تحصيل رسوم رمزية (جنيه واحد عن كل فدان / موسم زراعى مثلا) ، مع استمرار الدعم الحكومى للعمل الإرشادى ، ويمكن للجمعيات التعاونية الزراعية تحصيل هذه الرسوم من الأعضاء على غرار تحصيل تكاليف تطهير المساقى والمصارف داخل زمام كل جمعية ، كمرحلة أولى من مراحل تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر . على أن توضع هذه المبالغ فى الموازنة العامة للإرشاد الزراعى لتحسين الأنشطة الإرشادية ، والإنفاق على عمليات التحفيز للعاملين الإرشاديين سنوياً ، على أن يستمر ذلك النهج لفترة انتقالية لحين الوصول إلى مرحلة تالية يشارك فيها المنتجين والزراع فى عملية التمويل المباشر لتلك الأنشطة والبرامج الإرشادية كمرحلة وسيطة تسبق الانتقال إلى مرحلة قيام القطاع الخاص منفرداً بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر كاملاً ، وإعفاء الحكومة من ذلك إلا فى حالات الضرورة السياسية أو الاقتصادية .

المحدد الرابع : تحديد أماكن لتقديم الخدمة مدفوعة الأجر :

مما لا شك فيه أن تحديد أماكن أو تنظيمات معلومة للمنتجين و للزراع وقريبة من تجمعاتهم السكنية لتقديم الخدمات والاستشارات الإرشادية بسهولة ويسر لمن يطلبها من هؤلاء المنتجين والزراع ، يعد أحد المحددات الأساسية لنجاح تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ، وقد أفاد بذلك ٨٥ ٪ من إجمالى المبحوثين . ومن وجهة نظر هؤلاء المبحوثين فإنه يمكن تحقيق هذا المحدد من خلال ما يلى : ١- فتح باب العضوية للمنتجين والزراع فى هذه الأماكن والتنظيمات مقابل رسم عضوية / اشتراك سنوى رمزى مقابل الحصول على الخدمات و الاستشارات الإرشادية الزراعية التى تقدمها تلك التنظيمات . ٢- تزويد تلك التنظيمات بأحدث وسائل الاتصال الإلكترونى ، ووسائل تكنولوجيا التعليم وبعض الأجهزة التكنولوجية الزراعية البسيطة القادرة على تحقيق بعض المهام الإرشادية مثل أجهزة تحليل وتحديد خصوبة التربة الزراعية والأراضى والنيماتودا ...الخ كما هو الحال فى بعض مديريات الزراعة ، على أن يكون ذلك شرطا من شروط تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى هذه الأماكن والتنظيمات . ٣- وجود هذه الأماكن والتنظيمات بالقرب من سكن

الزراع والمنتجين ومعرفة الزراع بها وبإمكانياتها فى مجال تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .
٤- توفير المطبوعات والوسائط الإلكترونية الزراعية البسيطة وعرضها للبيع بأسعار رمزية لمن يطلبها من المنتجين والزراع .

وفى ضوء الواقع المصرى ، تشير البيانات الرسمية لوزارة الزراعة إلى إنشاء أكثر من ١٧٦ مركزاً إرشادياً حتى عام ٢٠٠٣ وجارى استكمال تلك المراكز ليكون بكل قرية من القرى المصرية الأم مركزاً إرشادياً . وعلى ذلك فإنه يمكن لهذه المراكز أن تكون أماكن مثالية لتقديم الخدمات والاستشارات الإرشادية للمنتجين والزراع بكل قرية مقابل أجر رمزى أو رسوم عضوية / سنوية عن كل فدان أو رأس ماشية مزرعية يحوزها الزراع بالجمعية التعاونية الزراعية التى يوجد المركز الإرشادى فى نطاقها الجغرافى ،على أن يتم تدعيم كل مركز إرشادى أو مجموعة مراكز إرشادية بطبيب بيطرى (مرشد بيطرى) ، حيث لا تقل أهمية وجوده بالقرية عن الطبيب البشرى بالنسبة لسكان القرية ، على أن تودع هذه الرسوم أو الأجور الرمزية المدفوعة من قبل الزراع فى خزينة الجمعية الزراعية بالناحية للصرف منها على صيانة وترميم مبنى المركز ، وصيانة ما به من معدات وأجهزة وتطويرها ،إلى جانب تحفيز جميع العاملين بتلك المراكز لضمان حماسهم واستمراريتهم فى تقديم خدمة إرشادية متميزة . ويمكن عمل التوعية اللازمة بين المنتجين والزراع وأهل الريف عموماً بإمكانيات تلك المراكز وأهميتها بالفوائد المتوقعة من التعامل معها والأخذ بما تقدمه من خدمات إرشادية بل وضمان تلقى الخدمة نظير هذا الأجر الرمزى أو الرسوم البسيطة مقابل ما تقدمه تلك المراكز من خدمات واستشارات إرشادية على أعلى مستوى من الدقة والتخصص ومن خلال أفراد على أعلى مستوى من الكفاءة والتميز .

وبسؤال المبحوثين عن مدى موافقتهم على قيام الزراع بدفع مقابل مادى نظير الاستشارات والخدمات الزراعية الحكومية التى يمكن تقديمها لهم تحت إشراف الباحثين بمراكز البحوث والجامعات وكذلك الأخصائيين الإرشاديين بالمراكز الإرشادية بعد استكمالها ، أوضحت النتائج الواردة فى الجدول رقم (٩) ، أن ٣٨٪ من المبحوثين يوافقون تماما على ذلك وكان أكثر الفئات موافقة هم مدراء عموم الرعاية البستانية ، وأن ٤٤٪ من المبحوثين يوافقون لحد ما وكان أكثرهم مدراء عموم الإرشاد بالإدارة المركزية ، وأن ١٨٪ من المبحوثين لا يوافقون على ذلك وكان أكثرهم وكلاء وزارة الزراعة بالمحافظات ، وبالرجوع إلى جدول (X^2) عند درجات حرية (٨) نجد أن قيمة (X^2) المحسوبة (١٠,٩٢٠) كما هو موضح فى الجدول رقم (١٠) وهى قيمة أقل من نظيرتها الجدولية (١٥,٥٠٧) عند المستوى الاحتمالى (٠,٠٥) ، وعلى ذلك فإننا لا نكون محقين فى رفض الفرض الصفرى الذى نصه " لا توجد فروق معنوية بين آراء المبحوثين نحو الموافقة على قيام المراكز الإرشادية الزراعية بعد استكمالها بتقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر " . أى أنه لا يوجد فرق معنوى بين فئات العينة فى الموافقة على ذلك . هذا وتعنى أرقام جدول (٩) أن غالبية آراء المبحوثين كانت بين الموافقة تماماً والموافقة لحد ما وذلك بنسبة تأكد ٩٥٪ . وقد أمكن حصر مبررات

القبول والرفض لكل منهم على النحو التالى :

أ- مبررات الموافقين تماماً : وكانت نسبتهم ٣٨٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- لأن المراكز الإرشادية أصبحت المكان الرئيسى للعملية الإرشادية فى القرى التى بها تلك المراكز. ٢- حتى تبدأ منها عملية التحول من الخدمة الإرشادية المجانية إلى الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر. ٣- لضمان الجدية من قبل الزراع فى طلب الاستشارة أو الخدمة الإرشادية وتغطية جزء من تكلفتها. ٤- حتى يشعر العاملون بتلك المراكز بنوع من الرضا نظير تحفيزهم بجزء من حصيلة تقديم الخدمة مدفوعة الأجر بتلك . ٥- للتغلب على عجز الإمكانات المتاحة من قبل الوزارة نحو صيانة المبنى وما به من أجهزة ومعدات تكنولوجية تعليمية إرشادية وغير ذلك من مكونات المبنى. ٦- التغلب على بعض المشكلات السيكولوجية المرتبطة برفض الزراع التعامل مع موظفى الجمعيات التعاونية الزراعية وفيهم رجال الإرشاد الزراعى ، لما سببته تلك الجمعيات من آثار نفسية سيئة لعدم وفائها بأهدافها أمام أعضائها من هؤلاء الزراع . ٧- لوجود التنظيم الإرشادى فى أبسط صورة وفى أقرب مكان للزراع ، إلى جانب إشراف الباحثين وتواجدهم مما يعطى طالب الخدمة حداً أعلى من الأمان . ٨- توليد فيض مستمر من المشكلات والحلول البحثية الزراعية ، وذلك لوجود الباحثين مع المرشدين بين الزراع بالقرية التى بها المركز الإرشادى . ٩- لأن الخدمة الإرشادية المقدمة بأجر يتم الاعتناء والاهتمام بها من قبل متلقى الخدمة ، حيث أثبتت التجارب الحالية عدم إقبال الزراع على التوصيات الإرشادية بحجة أنها مجانية ومعلومات عامة ولصالح الحكومة. ١٠- لتحسين الصورة التى تقدم بها الخدمة الإرشادية ولضمان جديتها وجدية العاملين بالمركز الذين يتم تحفيزهم إذا كانوا من الكوادر الكفأة القادرة على أداء الخدمة بأقل خطأ بشرى ممكن . ١١- أن ذلك سوف يؤدى إلى تشجيع الأخصائيين والباحثين على المتابعة الميدانية لدى الزراع الذين قاموا بالدفع مقابل تقديم الخدمة الإرشادية ، وهذا من شأنه تقليل درجة المخاطرة بأنواعها لدى هؤلاء الزراع وهو ما سوف يؤدى بالتبعية إلى جذب المزيد من الزراع إلى التعامل مع المراكز الإرشادية بدلاً من عزوفهم عنها .

ب- مبررات الموافقين لحد ما (أى بشروط) : وكانت نسبتهم ٤٤٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- أن يكون الاستشارى أو الباحث على قدر كبير من الخبرة الزراعية. ٢- أن تكون الخدمة بأجر رمزى لتكون فى متناول الجميع . ٣- أن يكون هناك إيصالاً فورياً بالدفع لطالب الخدمة مدفوعة الأجر ، وتخصم منه نسبة لتحفيز العاملين بالمركز والباقى للصرف على أنشطة المركز وصيانته . ٤- أن تكون الخدمة مدفوعة الأجر مقصورة على زراع الخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى ونباتات الزينة والطبية والعطرية ونحل العسل والحرير الطبيعى ونخل البلح لأن دخولهم مرتفعة . ٥- ان يتم دفع أجر رمزى للباحثين بمراكز البحوث والجامعات وللأطباء البيطريين الذين يستعين بهم المركز الإرشادى لتقديم خدماته الإرشادية مدفوعة الأجر. ٦- للحائزين أكثر من خمسة أفدنة فقط وتربية الماشية والدواجن. ٧- توفير المرشد والأخصائى والباحث الكفء ذو السمعة الطيبة

والأخلاق الحميدة ، والمتمكن فى مجال التخصص وله خبرة عملية تؤهله لتقديم الخدمة مدفوعة الأجر . ٨- أن يكون للخدمة المقدمة من خلال المركز الإرشادى مردوداً مباشراً يلمسه ويراه طالب الخدمة مدفوعة الأجر .

جـ- مبررات غير الموافقين (الرافضين تماماً): وكانت نسبتهم ١٨٪ من مجموع العينة كالتالى :

١- حتى لا يتحول المركز إلى مكان لجمع الأموال ويفقد مصداقيته . ٢- لعدم توافر الاستعداد الفكرى والمادى للزراع فى الوقت الراهن. ٣- حتى لا يتحمل صغار المنتجين والزراع أية أعباء مالية تعوق حضورهم إلى هذه المراكز الإرشادية للاستفادة مما تقدمه لهم من خدمات مجانية . ٤- من الصعب أن يكون هناك ازدواجية فى هذا المجال ، فمن غير المعقول تقديم نفس الخدمة لبعض الزراع مجانا ولبعضهم الآخر بالأجر ، وقد يسبب ذلك مشكلات للقائمين على تلك المراكز. ٥- معظم الزراع من أصحاب الحيازات القزمية وإقبالهم على طلب الخدمة مدفوعة الأجر سيكون ضعيفا إن لم يكن منعدما . ٦- الإرشاد الزراعى خدمة تعليمية تدعمها الدولة مثل باقى الخدمات. ٧- الانتظار لمدة خمسين سنة على الأقل حتى يتقبل الزراع فى مصر هذه الفكرة . ٨- تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر أو خصخصتها يعتبر مرحلة متقدمة جداً ، والمجتمع المصرى غير مهيأ لذلك أو فى هذه المرحلة على الأقل. ٩- لا يجب تقديم خدمة بأجر من جهاز حكومى . ١٠- حتى تنجح هذه المراكز فى أداء مهامها ، حيث لن يدفع الزراع مقابلاً للاستشارات والخدمات المقدمة لهم من خلال هذه المراكز إذا ما تم تقديمها بالأجر .

ومن خلال العرض السابق يرى الباحث أن هناك أمل فى تحويل هذه المراكز إلى بيوت خبرة بالأجر أو بنصف الأجر أو برسوم رمزية على غرار المكاتب الخاصة أو المراكز البحثية أو الوحدات ذات الطابع الخاص ، وذلك حتى يمكنها أن تشارك فى تقديم خدمة إرشادية متميزة للزراع أو المؤسسات او الهيئات الحكومية وغير الحكومية فى إجراء بحوث للمشكلات المطروحة والمطلوب إيجاد الحلول العلمية والمناسبة لها ، على أن تكون مرحلة إعداد الكوادر البشرية بهذه المراكز هى المرحلة الأولى والأهم حالياً ، لتشغيل هذه المراكز والإفادة منها من خلال شبكة المعلومات والبيانات الزراعية ، وبعد أن تقف على أقدامها تكون المرحلة التالية ، وهى مرحلة تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر.

٥- المحدد الخامس : الربط التطبيقى بين البحوث والإرشاد الزراعى :

تشير النتائج الموضحة فى ذات الجدول رقم (٦) ، إلى أن ٧٣ ٪ من المبحوثين قد أفادوا ومن وجهة نظرهم أن الربط بين البحوث والإرشاد والمسترشدين يعد واحداً من المحددات الأساسية لتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ، وهذا معناه توليد فيض مستمر ومتجدد من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية والموائمة لظروف الإنتاج المحلى والتصدير ، وتلبية حاجات ومشكلات المنتجين والزراع فى كل محافظة من المحافظات ، أو كل إقليم جغرافى فى مصر . وقد أمكن تحديد وتجميع

آراء المبحوثين لتحقيق هذا المحدد وذلك فيما يلى :

١- أن تكون الخدمات والاستشارات الإرشادية المقدمة بالأجر ، قادرة على حل المشكلات التى تواجه المنتجين والزراع بكفاءة وفاعلية . ٢- ضرورة تواجد الباحثين بأماكن تقديم الخدمات والاستشارات الإرشادية ، لتدعيم العمل الإرشادى مدفوع الأجر . ٣- توفير قاعدة معلومات وبيانات بحثية زراعية نظرية وتطبيقيه على مستوى من الدقة والثقة . ٤- أجنده بحثية متخصصة لكل منطقة جغرافية زراعية فى مصر . ٥- جهاز بحثى قوى منظم ومرتبط بمشاكل وحاجات ورغبات الزراع والمنتجين والمستهلكين ، حريصاً على مصالحهم ومصالح الوطن بالدرجة الأولى . ٦- الحياد العلمى للجهات البحثية والرقابية الزراعية . ٧- إشراف مركز البحوث الزراعية على الجهات التى تعمل فى مجال تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر . ٨- الربط والتنسيق بين أجهزة الإرشاد الزراعى المعنية بتقديم خدماتها مدفوعة الأجر ، وبين الجهات البحثية المحلية والدولية بما فيها كليات الزراعة المصرية ، للاستفادة من الإمكانيات والخبرات البحثية والبشرية والمعملية الموجودة لتدعيم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر من الناحية النظرية والتطبيقية . ٩- حداثة ومواءمة النتائج البحثية للتطبيق وتحقيق عائد مجزى من تطبيقها لدى المنتجين والزراع ، وتوفير هذه النتائج البحثية من خلال الوسائط الإرشادية الإلكترونية أو الكلاسيكية لتقديمها بالأجر لمن يرغب فى زيادة ثقافته ومعرفته الزراعية ذاتياً . ١٠- وجود إستراتيجية وسياسة إرشادية زراعية مستقرة . ١١- الوصول إلى أعلى معدل من الدقة فى التنبؤ والاستنتاج أملاً فى تحقيق الجودة والتميز .

وبناء على ما سبق ، وفى ضوء الواقع المصرى ، فإنه يلاحظ محدودية سريان نتائج البحوث الزراعية التطبيقية ، أو نتائج الممارسات المزرعية التى يقوم بها المنتجون والزراع بديلاً للممارسات الموصى بها بحثياً فى كلا الاتجاهين البحثى والتطبيقى ، وربما يرجع ذلك لضآلة الميزانية المخصصة لكل من البحث الزراعى والإرشاد الزراعى على حدٍ سواء ، أو قد يكون ذلك راجعاً إلى ابتعاد معظم الباحثين عن التلاحم البحثى الميدانى على كل المستويات الإرشادية الميدانية ، لوجود العديد من المشكلات والمعوقات ، وما يترتب على ذلك من عدم معايشة معظم الباحثين لحاجات ورغبات ومشكلات المنتجين والزراع ، ويمكن الاستفادة من التطوير الحادث الآن فى كل من الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بإنشاء ٩ مناطق إدارية إرشادية أوجدها القرار الوزارى رقم ١٨٣٣ لسنة ٢٠٠٠ ، (١٢) ، وكذلك ما تم من تطوير و تحديث فى مركز البحوث الزراعية بإنشاء ٦ مجالس إدارة لمحطات البحوث الزراعية الإقليمية على مستوى الجمهورية بموجب القرار الوزارى رقم١٧٨٣ لسنة ٢٠٠٢ ، حيث تقوم هذه المجالس بخدمة محافظات الجمهورية من خلال ٦ مجموعات تقوم كل منها بدراسة مشكلات كل منطقة على الطبيعة ودراسة كيفية توصيل التوصيات العلمية للبحوث عن طريق الإرشاد الزراعى وتجميع مشكلات التطبيق وإعادتها لمحطات البحوث الإقليمية لدراستها ، وكذلك قيام هذه المجالس بدراسة تقارير الفرق البحثية الإرشادية المكونة حديثاً على مستوى المركز الإدارى ، (١١) .

٦- المحدد السادس : تكوين شركات متخصصة إرشادية :

يرى البعض أن عهد الإرشاد المجانى للجميع قد انتهى ،لأن العالم يدخل الآن فى التنافسية ، أى التفوق فى امتلاك المعرفة وتحريك إمكانات كل الأمم لتحقيق التفوق ، وقد أفاد ٤٩٪ من المبحوثين بأن تكوين شركات متخصصة إرشادياً يعد واحداً من أهم المحددات لتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى مصر ، سواء كانت هذه الشركات قطاع خاص أو قطاع أعمال أو بيوت خبرة متخصصة فى تقديم الخدمة أو الخبرة بأجر كامل لمن يطلبها ، ويكون ذلك كمرحلة أخيرة من مراحل خصخصة الخدمة الإرشادية فى مصر.

ولتحقيق هذا المبدأ أو الأساس أو المحدد فإنه ينبغى على تلك الشركات القيام بالمهام التالية :

١- تطوير وتوسيع قاعدة الخدمات الإرشادية ، وهو ما يتطلب الاتفاق مع العديد من الجهات البحثية لإدخال الأفكار الجديدة . ٢- إدخال تكنولوجى زراعى جديد يكون من شأنه تسهيل أداء الخدمات الإرشادية ٣,- تطوير وتقديم الخدمات الإرشادية ما بعد الاستشارة الأولى من خلال توصيل الخدمة فى شكل مرور الأخصائى الإرشادى التابع للشركة مثلاً . ٤- تفعيل دور الإعلام الزراعى ليكون له تأثيره المباشر على العملية الإرشادية من خلال تلك الشركات ، على أن يتضمن كل ما سبق الاهتمام بالجودة فى الخدمات المقدمة ٥,- استمرار الرقابة الحكومية لضمان احترام آداب المهنة الإرشادية . ٦- الالتزام بالتحديد الدقيق لحاجات ومشكلات الزراع ، وكذلك المردود الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الممكن للخدمات المقدمة بالأجر .

وفى ضوء الواقع المصرى ، فإن البيانات والإحصاءات المنشورة وغير المنشورة تشير إلى وجود العديد من الشركات الزراعية التى تقدم خدماتها الإرشادية المادية (مبيدات / تقاوى / آلات زراعية ... الخ) بأجر كامل لمن يطلبها ، كما أن هناك بيوت خبرة قطاع خاص تقدم الاستشارات الزراعية فى مجالات رى واستصلاح وتحسين الأراضى الجديدة والدواجن والثروة الحيوانية والسمكية ، حيث تقدم المخصبات والأعلاف ولوازم الإنتاج ومدخلاته الرئيسية ، وفى ذات الوقت تقوم بدور تعليمى إرشادى فى بداية التعامل مع كثير من المنتجين والزراع ، ثم تحصل منهم على أجر كامل نظير كل الخدمات والاستشارات ، بل أنه فى بعض الأحيان يتم التعاقد بين الطرفين ، كما أن بعض الشركات تحدد قيمة نقدية مقابل كل زيارة يقوم بها مندوب الشركة لإرشاد المزارع أو المنتج نحو الطرق السليمة للتطبيق وتقليل الأخطاء أو تلافيها كلما أمكن ، ومع ذلك يصعب تعامل غالبية الزراع مع هذه الشركات .

ويمكن فى المقابل تكوين وإنشاء وحدات ذات طابع خاص بمديريات الزراعة بالمحافظات والاستفادة من الخبرات الزراعية الكبيرة والمتميزة الموجودة بالأقسام والإدارات المختلفة بتلك المديريات ، لتقديم الخدمات والاستشارات الزراعية المتنوعة والمتميزة مقابل رسوم بسيطة ، ويمكن إدخال عناصر جديدة وتحديث وتطوير نظم الإدارة الإرشادية الموجودة حالياً من خلال التفاوض مع

الجامعات ومراكز البحث العلمى الزراعى وعمل ربط ثلاثى بينهم . وربما يؤدى إسهام الزراع فى دفع مقابل مادى إلى حصولهم على الخدمات والاستشارات الزراعية بسهولة ويسر دون معاناة وبالشكل اللائق وفى الوقت المناسب ، وخاصة فى مجال مكافحة الآفات وإنشاء البساتين والطب البيطرى وتحليل التربة والنبات وفحص التقاوى والمبيدات والأسمدة والاستفادة من المخلفات الزراعية ، على أن يتحقق المردود الاقتصادى و/ أو الاجتماعى و/ أو السياسى المرغوب من الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

المحدد السابع : استمرار الدعم الحكومى المرحلى :

وقد أفاد بذلك ٤٣٪ من المبحوثين ، وبرروا ذلك بان الزراع اعتادوا على أن تقوم الحكومة بعمليات الإرشاد الزراعى والمكافحة والتسويق وتسليم مستلزمات الإنتاج وعمل المعاينات وتحديد المشكلات والحلول المناسبة لها مجاناً وذلك طوال أكثر من خمسين عاماً مضت ، ليس هذا فحسب بل أنها مازالت تقدم التسهيلات الأخرى مثل تطهير الترع والمساقى وتحسين الصرف والحرث تحت التربة .... إلخ ، ولذلك فإنه من الضرورى إلغاء الدعم الحكومى للخدمات الإرشادية المجانية مرحليا وليس مرة واحدة تفاديا لأضرار التغيير المفاجئ ؛ حتى لا يعزف الزراع عن الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر.

٨- المحدد الثامن : تكوين اتحادات لمنتجين متخصصين :

مما لا شك فيه أن منظومة العمل الإرشادى مدفوع الأجر تعتمد على سيكولوجية المجتمع وقدراته الاقتصادية ، لكى تتواءم مع ما يقدمه المرشد الزراعى من أفكار علمية ، وتعتبر عملية إنشاء وتكوين اتحادات منتجين زراعيين متخصصين بمثابة أحد الأسس أو المبادئ لتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى مصر ، حيث أفاد ٤١٪ من المبحوثين بأهمية هذا المحدد لتطوير الإنتاج والقدرة التسويقية والتنافسية ، وقد تساعد اتحادات المنتجين الأعضاء بها على تقليل نفقات التكاليف الإنتاجية والتسويقية مع تحسين وتطوير الإدارة المزرعية من خلال التفاوض نيابة عن الأعضاء مع الجهات التى تقدم الخدمات الإرشادية المتميزة مقابل أجر يتم تحديده وتقليل تكاليفه لصالح أعضاء الاتحاد ، مع الحرص على تقديم افضل الخدمات وأيسرها وأقلها تكلفة . ولتحقيق هذا المحدد فإن الأمر يتطلب ما يلى :

١- توافق الأنشطة الإرشادية والبحثية لتلك الكيانات مع السياسة الزراعية. ٢- إعادة تنظيم الدورة الزراعية بشكل تعاونى . ٣- إشراك التعاونيات الزراعية وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال الزراعيين فى تمويل العمليات والأنشطة الإرشادية المحلية ؛ لتدعيم العمل الإرشادى بشكل غير مباشر باعتبار أن هذه الجهات بما فيها اتحادات المزارعين والمنتجين تنوب عن المسترشدين سواء كانوا منتجين أو زراعاً فى دفع الأجر مقابل الخدمة أو الاستشارة الإرشادية المقدمة لأعضائها ، وفقاً لمعايير معينة مثل وحدة المساحة أو نوعية المشروع الزراعى أو الحيازة الحيوانية . ٤- الفهم الصحيح

لمعنى ومغزى العمل الإرشادى مدفوع الأجر . ٥- التوعية المسبقة من خلال وسائل الإعلام المختلفة عن هذه الكيانات وأماكن وجودها . ٦- إيجاد آلية لتنسيق الأنشطة والأعمال الإرشادية بين اتحادات المزارعين وبين هذه الجهات وبعضها البعض .

وفى ضوء الواقع المصرى ، فإنه لا يوجد سوى عدد محدود من جمعيات المنتجين والزراع على مستوى المحافظات وهى : الجمعية التعاونية لمنتجى الخضر والفاكهة ، والجمعية التعاونية المشتركة لتسويق الخضر ، وجمعية مربى النحل ، وجمعية تنمية الثروة الحيوانية والداجنة ، وإنتاج وتسويق البطاطس ، يقابل هذه الجمعيات على مستوى القطر جمعيتان هما : الجمعية التعاونية المركزية ، والجمعية المركزية لإنتاج وتسويق البطاطس . ويلاحظ أنه لا يوجد جمعيات أو اتحادات مصدرين أو جمعيات تسويقية محصولية .

٩- المحدد التاسع : تنويع المنتج الإرشادى المعروض :

لما كانت مراكز البحوث هى الجهات المنتجة للمعلومات الزراعية ، ولما كان الزراع هم المستهلكون لتلك المعلومات فى صورة خدمات إرشادية تقدمها لهم الأجهزة الإرشادية الزراعية المعنية ، فإن تنويع المنتج الإرشادى المعروض ، يعد واحداً من المحددات الأساسية لتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر فى مصر ، وهذا ما أفاد به ٣٧٪ من المبحوثين الذين شملتهم الدراسة ، وقد برروا ذلك بعدد من الأسباب من أهمها :

١- انتشار وتنوع المحاصيل التقليدية . ٢- عدم ثبات واستقرار النظم التسويقية الزراعية وأسعار كل من المدخلات والمنتجات الزراعية . ٣- انخفاض المستوى التعليمى والثقافى الزراعى لمعظم الزراع ٤.- وجود مشكلات فى عمليات التمويل المزرعى وإمكانيات المزارعين . ٥- تباين خبرات ومستويات تعليم وأعمار العاملين بالتنظيم الإرشادى الحكومى الحالى . ٦- وجود مشكلات الحيازة والملكية لصغار المزارعين . ٧- وجود فئة الزراع المتازين ، وفئة صغار الزراع الجادين ، وفئة كبار الزراع ، ولكلٍ منهم متطلباته واشتراطاته فى الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر .

وفى ضوء الوقع المصرى ، فإنه من الضرورى تنويع صور الخدمات الإرشادية ، إلى جانب فتح قنوات جديدة للاتصال وإيجاد آلية للتنسيق بين الجهة التى تقوم بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر وكلٍ من اتحادات المزارعين والمنتجين والجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية المعنية بالزراعة ، والتى يمكن من خلالها تقديم استشارات مكتبية أو تليفونية أو برامج إرشادية تطبيقية أو تعليمية ، إلى جانب القيام بالمعاينات الحقلية أو المنزلية وإعطاء النصائح والاستشارات الميدانية ، وكذلك البرامج والدورات التدريبية لفئات جديدة مثل الشباب الريفي والفتيات وربات الأسر الريفيات ، وطبع وتوزيع الوسائط التعليمية الإلكترونية أو المطبوعات وشرائط الكاسيت والفيديو والأسطوانات المدمجة ، وتوفير بعض المدخلات وعناصر الإنتاج ، وأجهزة قياس ملوحة مياه الرى والصرف والتربة وعناصر خصوبة النبات والتربة ، وأدوات التصنيع الزراعى المنزلية ، إلى جانب

برامج تنمية المهارات التسويقية ومعاملات ما بعد الحصاد مقابل رسوم مقننه وبسيطة فى متناول الجميع لكل واحدة مما سبق ، حيث لوحظ أن الخدمات الإرشادية الحالية تتركز فى عدد محدود من المجالات الإنتاجية المحصولية الزراعية وإغفال الكثير من المجالات الإرشادية الأخرى ، وخاصة البستانية والتسويقية والإنتاجية الحيوانية والسمكية والتصنيعية الزراعية الريفية والمنزلية وغيرها .

١٠- المحدد العاشر : توحيد المفاهيم الإرشادية :

وفقاً للنتائج الواردة فى الجدول رقم (٦) ، يتبين أن ٢٥٪ من إجمالى المبحوثين الذين شملهم البحث ، يرون أن توحيد المفاهيم الإرشادية بين المسئولين عن الزراعة فى مصر بصفة عامة والإرشاديين بصفة خاصة ، يعد واحداً من الأسس أو المبادئ الرئيسية عند تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ، حتى لا يحدث تعارض بين المسئولين أو المعنيين بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر . حيث تشير النتائج البحثية الواردة فى الجدول رقم (١١) ، إلى أن غالبية المبحوثين ٧٧٪ بفئاتهم الخمس ، يفهمون الإرشاد الزراعى على أنه نقل تكنولوجى technology transfer وهو ما يخالف المفهوم العلمى للإرشاد الزراعى مما يشير إلى تشبع معظم المسئولين بوزارة الزراعة بالاستراتيجية الحالية للوزارة والتى تركز على نقل التكنولوجى ، وكان أغلبهم من وكلاء الوزارة ومدراء عموم الرعاية البستانية ، فى حين أن ٣١٪ فقط من إجمالى المبحوثين يفهمون الإرشاد الزراعى على أنه عملية تعليمية ، وكان أغلبهم من مدراء عموم الإرشاد الزراعى بالمحافظات والإدارة المركزية ، و٢٠٪ من المبحوثين يفهمونه على أنه خدمة تعليمية ، وأخيراً فإن ٧٪ من إجمالى المبحوثين يفهمون الإرشاد الزراعى على أنه نظام تعليمى . ولا شك أن هذا الاختلاف فى مفهوم الإرشاد الزراعى بين رؤوس العمل المهنى الزراعى فى مصر ، قد يترتب عليه تعويق للعمل الإرشادى بشكل أو بآخر ، وشتان بين أن يعمل المرء ما يفهمه ، وأن يفهم ما يعمله .

خامساً: اختبار معنوية الفروق بين أراء مجموعات المبحوثين بفئاتهم الوظيفية الخمس نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى :

تم استخدام اختبار (F) لاختبار معنوية الفروق بين آراء المبحوثين - خمس مجموعات وظيفية × ٢٠ مبحوثاً - فيما يتعلق بإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر . وتشير نتائج تحليل التباين الموضحة فى الجدول رقم (١٢) إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (١,٥٦٣) عند درجات حرية (بسط ٤ ، ومقام ٩٩) ، وهى قيمة أقل من نظيرتها الجدولية (٢,٥٣ ، ٣,٦٥) عند درجات معنوية (٠,٠٥ ، ٠,٠١) بنفس الترتيب ، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسط الدرجات الرقمية المعبرة عن آراء مجموعات المبحوثين بفئاتهم الوظيفية الخمس نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ، وبناءاً على ذلك لا نستطيع رفض الفرض الإحصائى الذى ينص على أنه " لا توجد فروق معنوية بين آراء

المبحوثين فيما يتعلق بإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى " . أى أنه لا توجد فروق حقيقية بين المجموعات البحثية الخمس ، وهذا يعنى أنها تنتمى لعشيرة واحدة ، وأن هناك إمكانية لتقديم الخدمة الإرشادية الحكومية مدفوعة الأجر بنسبة تأكد تتراوح ما بين ٩٥٪ إلى ٩٩٪ .

سادسا : التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض المحددات المدروسة وإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية الحكومية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى : تم التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين كلٍ من :

١- مقدرة الزراع على دفع أجر مقابل حصولهم على الخدمة الإرشادية المتميزة . ٢- وكفاءة المرشدين الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة الإرشادية المتميزة كمحددين من محددات تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى ، وقد تبين أن هناك علاقة ارتباطية طردية موجبة بين مقدرة الزراع على الدفع كمتغير مستقل ، وإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر كمتغير تابع . حيث بلغت قيمة معامل إرتباط بيرسون (ر = ٠,٤٣٨)، وهى قيمة أكبر من نظيرتها الجدولية (٠,٢٠٥ ، ٠,٢٦٧) عند درجات حرية (٩٩) ومستوى معنوية (٠,٠٥ ، ٠,٠١) بنفس الترتيب ، وعلى ذلك فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى القائل " بعدم وجود ارتباط معنوى بين قدرة الزراع والمنتجين على الدفع وإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر " ، بنسبة تأكد تتراوح بين ٩٥٪ إلى ٩٩٪ .

كما تم تحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين كفاءة المرشدين الزراعيين فى تقديم الخدمة الإرشادية المتميزة كمتغير مستقل، وإمكانية تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر كمتغير تابع ,و قد تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين المتغيرين بلغت قيمتها (٠,٠٨٩) و هى قيمة أقل من نظيرتها الجدولية (٠,٢٠٥ ، ٠,٢٦٧) عند درجات حرية (٩٩) ومستوى معنوية (٠,٠٥ ، ٠,٠١) بنفس الترتيب ,مما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباطية مغزوية. و بناءاً على ذلك لا نستطيع رفض الفرض الإحصائى القائل " بعدم وجود ارتباط معنوى بين كفاءة المرشدين الزراعيين وتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ". إلا أنه عند حساب معامل الارتباط المتعدد ومعامل التحديد ومعامل التحديد المعدل لكل من : مقدرة الزراع على دفع أجر مقابل حصولهم على الخدمة الإرشادية المتميزة وكفاءة المرشدين الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة الإرشادية المتميزة معاً (كمتغيرين مستقلين) مع إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى (كمتغير تابع) ، تبين أن قيمة معامل الارتباط المتعدد ر = ٠,٤٦٤ ، وأن قيمة معامل التحديد = ٢١,٥٪ ، وأن قيمة معامل التحديد المعدل = ١٩,٩٪ وكانت قيمة ف = ١٣,٢٩٨وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى= ٠,٠١ . مما يشير إلى أن المتغيرين المستقلين يحددان معاً ٢١,٥ ٪ من التباين المشروح فى المتغير التابع وهو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى . وبعبارة أخرى ، فإنه يمكن القول أن مقدرة الزراع والمنتجين على الدفع وكفاءة المرشدين

الزراعيين المنوط بهم تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر ، تعدان من المحددات الأساسية لتقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر. وذلك بنسبة تأكد تصل إلى ٩٩٪ .

المراجـــع

١- البكرى , سونيا محمد (دكتورة) ,(١٩٩٩) : نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية ,الدار الجامعية ,اسكندرية .

٢- الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى , (٢٧ - ٢٨ / ١١ / ١٩٩٦) :مؤتمر " استراتيجية العمل الارشادى التعاونى الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى" ,المركز المصرى الدولى للزراعة ,الدقى ,الجيزة .

٣- الحنفى ,محمد ناظم ,و العشرى حسين درويش (دكتوران) ,(١٩٩٤/١٩٩٥) : أصول الإقتصاد , الجزء الثانى ,كلية التجارة ,جامعة طنطا .

٤- الشافعى ,عماد مختار (دكتور) ,(١٩٩٦) : نحو خصخصة الخدمة الإرشادية الزراعية ,الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى ,المركز المصرى الدولى للزراعة ,الدقى ,القاهرة .

٥- خليفة ,محمد عبد الحميد (دكتور) ,(٢٠٠٢/٨/٨) :نقلا عن د / يوسف والى ,صفحة مصر الخضراء ,صحيفة الأهرام ,القاهرة .

٦- خيرى ,السيد محمد (دكتور) ,(١٩٥٧) : الإحصاء - فى البحوث النفسية و التربوية و الاجتماعية ,الطبعة الثانية ,دار الفكر العربى ,القاهرة .

٧- شهاب ,مفيد محمد (دكتور) , (٢٠٠٢/٨/١٥) :تحقيقات صحيفة الأهرام ,القاهرة .

٨- عمر ,أحمد محمد (دكتور) ,(١٩٧٨) :مبادىء الطرق الإحصائية و تصميم التجارب المزرعية, كلية الزراعة ,جامعة الأزهر .

٩- عوض ,عوض شفيق (دكتور) ,(٢٠٠٢) : الخصخصة ,المكتب الدولى للأعمال القانونية , الأسكندرية .

١٠- مركز البحوث الزراعية ,(٢٠٠٢) : بيانات غير منشورة - المعاهد البحثية الزراعية التابعة للمركز ,الجيزة .

١١- مركز البحوث الزراعية ,(٢٠٠٢) : منشورات مركز البحوث الزراعية الى المعاهد البحثية التابعة له ,الجيزة .

١٢- وزارة الزراعة ,الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ,(٢٠٠٢) : منشورات الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى الى مديريات الزراعة بجميع المحافظات .

13. Bloom, Peter . , (1993) : Privatization lessons for U.S Extension from New Zeland and Tasmania ; Journal of Extension , volume 31 Number 1 , University of Illionois at Urban - Champaign , Spring 1993 , U.S.A .

14. Rivera, William. M. , (1993): Impacts of Extension privatization ; Journal of Extension , volume 31 Number 3 , University of Maryland , College Park. U.S.A.

15. Rivera, William. M. , (1995): Strategies for Improving Agricultural Extension in The Arab Republic of Egypt , Agricultural Extension in Transition Worldwide , Part 2 , Cairo , December .

جدول رقم (١) آراء المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر

آراء المبحوثين	وكلاء الوزارة		مدراء الإرشاد		مدراء المكافحة		مدراء البساتين		مدراء الإدارة المركزية		إجماليات (ن = ١٠٠)	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أوافق تماما	٧	٣٥	٥	٢٥	٨	٤٠	٧	٣٥	٨	٤٠	٣٥	٣٥
أوافق لحد ما	٩	٤٥	١٣	٦٥	٩	٤٥	١٠	٥٠	٦	٣٠	٤٧	٤٧
غير موافق	٤	٢٠	٢	١٠	٣	١٥	٣	١٥	٦	٣٠	١٨	١٨
إجمالى	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢) حساب (x^2) لاستجابات المبحوثين نحو الموافقة على فكرة خصخصة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر

الاستجابات	المجموعات البحثية					الإجمالى
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
أوافق تماما	٥	٢	٣	٣	٧	٢٠
أوافق لحد ما	٩	١٣	٩	١٠	٦	٤٧
غير موافق	٦	٥	٨	٧	٧	٣٣
إجمالى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠

قيمة (x^2) المحسوبة = ٧,٤٦٩ (غير معنوية) عند درجات حرية = ٨، قيمة (x^2) الجدولية = ١٥,٥٠٧ عند مستوى معنوية = ٥ ٪

جدول رقم (٣) آراء المبحوثين نحو الموافقة على تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر

آراء المبحوثين	وكلاء الوزارة		مدراء الإرشاد		مدراء المكافحة		مدراء البساتين		مدراء الإدارة المركزية		إجماليات (ن = ١٠٠)	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
كلها بالأجر	٣	١٥	٤	٢٠	٧	٣٥	٨	٤٠	-	-	٢٢	٢٢
بعضها بالأجر	١٢	٦٠	١٥	٧٥	١١	٥٥	٩	٤٥	١٧	٨٥	٦٤	٦٤
كلها بدون أجر	٥	٢٥	١	٥	٢	١٠	٣	١٥	٣	١٥	١٤	١٤
إجمالى	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤) حساب (X^2) لاستجابات المبحوثين نحو الموافقة على تقديم كل الخدمات الإرشادية الزراعية الحكومية بالأجر

الاستجابات	المجموعات البحثية					الإجمالى
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
كلها بالأجر	٥	١	٢	٣	٢	١٣
بعضها بالأجر	١٣	١٥	١٢	١٠	١٨	٦٨
كلها بدون أجر	٢	٤	٦	٧	صفر	١٩
إجمالى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠

قيمة (X^2) المحسوبة = ١٤,٩٠٥ (غير معنوية) عند درجات حرية = ٨ ، قيمة (X^2) الجدولية = ١٥,٥٠٧ عند مستوى معنوية = ٥٪

جدول رقم (٥) آراء المبحوثين فى أكفأ الجهات التى يمكنها أن تقدم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر

م	الجهات المطروحة	التكرارات	٪	الترتيب	درجة التفضيل
١	وزارة الزراعة .	٨٩	٨٩	الأول	تفضيل قوى
٢	الجمعيات التعاونية الزراعة .	٣٦	٣٦	الثانى	
٣	بنوك التنمية والائتمان الزراعى .	٢٧	٢٧	الثالث	
٤	الشركات التجارية الزراعية .	٢٦	٢٦	الرابع	تفضيل متوسط
٥	المشروعات الزراعية الممولة .	٢٠	٢٠	الخامس	
٦	جمعيات رجال الأعمال المتخصصة .	١٩	١٩	السادس	
٧	الشركات ذات المسئولية المحدودة	١٥	١٥	السابع	تفضيل ضعيف
٨	شركات الأشخاص .	١٤	١٤	الثامن	
٩	شركات توظيف الأموال .	١٣	١٣	التاسع	
١٠	الوحدات ذات الطابع الخاص .	١١	١١	العاشر	تفضيل ضعيف جداً
١١	إتحاد المنتجين والزراع .	٩	٩	الحادى عشر	
١٢	إتحاد المصدرين.	٨	٨	الثانى عشر	
١٣	بيوت الخبرة.	٦	٦	الثالث عشر	

جدول رقم (٦) ترتيب محددات تقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر وفقاً لتكراراتها تنازلياً من وجهة نظر المبحوثين

م	المحددات	التكرار	٪
١	مقدرة الزراع على دفع مقابل مادى نظير الخدمة المقدمة لهم .	٩٨	٩٨
٢	وجود تنظيم إرشادى كفء ومتطور .	٩٤	٩٤
٣	تحديد قيمة الخدمة أو الاستشارة والإعلان عنها مسبقاً .	٨٨	٨٨
٤	تحديد أماكن معلومة لتقديم الخدمة لمن يطلبها من المنتجين والزراع.	٨٥	٨٥
٥	الربط بين البحوث والإرشاد والزراع مع إشراف البحوث على جهات تقديم الخدمة .	٧٧	٧٧
٦	تكوين شركات قطاع خاص أو قطاع أعمال متخصصة إرشادياً.	٤٩	٤٩
٧	استمرار الدعم الحكومى على مراحل لحين استكمال خصخصة الخدمة الإرشادية .	٤٣	٤٣
٨	تكوين اتحادات فعالة للمنتجين الزراعيين تنوب عنهم فى الاتفاق مع جهات تقديم الخدمة .	٤١	٤١
٩	تنويع المنتج الإرشادى (الخدمة) المعروض على طالبى الخدمة لتباين رغباتهم .	٣٧	٣٧
١٠	توحيد المفاهيم الإرشادية بين كل المسئولين عن الزراعة فى مصر.	٢٥	٢٥

جدول رقم (٧) تقديرات المبحوثين لنسبة الزراع والمنتجين القادرين على الدفع فى بعض المجالات الإنتاجية الزراعية

م	المجالات الإنتاجية والمنتجون	متوسط النسبة المئوية للزراع القادرين على الدفع من وجهة نظر فئات المبحوثين					متوسط عام النسب المئوية للزراع والمنتجين القادرين على الدفع فى كل مجال
		وكلاء الوزارة بالمحافظات	مدراء عموم الإرشاد بالمحافظات	مدراء عموم المكافحة بالمحافظات	مدراء عموم الرعاية البستانية بالمحافظات	مدراء عموم الإرشاد بالإدارة المركزية	
١	تربية الطيور والدواجن	٤٤	٥٩	٥٤	٢٩	٤٤	٤٦
٢	تربية الماشية والأغنام	٢٩	٥٧	٥٤	٢٧	٤٤	٤٤
٣	منتجو المحاصيل البستانية	٣٧	٦١	٥٣	٥٤	٦١	٥٣
٤	منتجو محاصيل الخضر	٣٤	٥٢	٥١	٤٦	٥٥	٤٨
٥	منتجو عسل النحل	٣٠	٤٤	٤٠	٣٦	٤٣	٣٩
٦	منتجو محصول القطن	٢٦	٢٧	٣٩	٢٤	٢٨	٢٩
٧	النباتات الطبية والعطرية	٢٥	٥٣	٥٣	٤٧	٤٥	٤٥
٨	منتجو الحرير الطبيعى	٢٣	٣٩	٤٤	٣٦	٣٥	٣٥
٩	منتجو محصول القمح	١٨	٢٦	٢٧	١٦	٢٨	٢٣
١٠	منتجو الذرة الشامية	١٧	٣١	٢٤	١٩	٣١	٢٤
١١	منتجو المحاصيل السكرية	١٦	٣٤	٣٩	٢٣	٣٠	٢٨
١٢	منتجو محصول الأرز	١٦	٢٣	٢٢	٢٠	٣١	٢٢
١٣	منتجو المحاصيل الزيتية	١٥	٣٣	٢٣	١٦	٢٩	٢٥
١٤	منتجو المحاصيل البقولية	١٥	٤٥	٢٥	١٩	٣٠	٢٧
١٥	منتجو البصل والثوم	١٤	٢٧	٢٥	٢٠	٢٥	٢٤

جدول رقم (٨) تقديرات المبحوثين لنسبة المرشدين الأكفاء فى بعض المجالات الإنتاجية المطروحة على المقياس

م	المجالات الإنتاجية	متوسط النسبة المئوية للمرشدين الزراعيين الأكفاء فى كل مجال من وجهة نظر المبحوثين				متوسط عام النسب المئوية
		وكلاء	مدراء عموم	مدراء	مدراء عموم	مدراء عموم
١	إنتاج محصول القمح .	٤٦	٥٦	٤٣	١٥	٤٥	٤١
٢	إنتاج محصول القطن .	٤٣	٥١	٥١	١٥	٤٢	٤٠
٣	إنتاج محصول الذرة الشامية .	٤١	٥١	٣٩	١٤	٤٥	٣٨
٤	إنتاج محاصيل الخضر .	٢٩	٣٨	٢٣	٤٨	٢٦	٣٥
٥	إنتاج المحاصيل البقولية .	٢٧	٢٧	٢٦	١٥	٣٨	٢٧
٦	تربية الماشية والأغنام .	٢٦	٢٦	١٥	٥	٢٥	١٩
٧	تربية الطيور والدواجن .	٢٥	٢١	١٣	٥	٢٨	٢٠
٨	إنتاج محصول الأرز .	٢٤	٢٧	٢٥	١٢	٤١	٣٠
٩	إنتاج عسل النحل .	٢١	٢٠	١١	١١	٣١	١٩
١٠	إنتاج البصل والثوم .	١٩	٢٢	٢٧	٢٧	٢٩	٢٧
١١	إنتاج المحاصيل الزيتية .	١٦	٢٣	١٤	١٦	٣٧	٢٣
١٢	إنتاج المحاصيل البستانية .	١٥	٢٦	٢٤	٥٦	٢٣	٢١
١٣	إنتاج الحرير الطبيعى .	١٠	١٢	١٠	٩	٢٦	١٣
١٤	إنتاج النباتات الطبية والعطرية .	١٠	١٤	١٣	٢٩	١٧	١٧
١٥	إنتاج المحاصيل السكرية .	٦	٢٠	٢٨	٩	٢٨	١٨

جدول رقم (٩) آراء المبحوثين نحو الموافقة على قيام المراكز الإرشادية بتقديم الخدمة الإرشادية مدفوعة الأجر

آراء المبحوثين	وكلاء الوزارة		مدراء الإرشاد		مدراء المكافحة		مدراء البساتين		مدراء الإدارة المركزية		إجماليات (ن = ١٠٠)	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أوافق تماماً	٥	٢٥	٨	٤٠	٩	٤٥	١١	٥٥	٥	٢٥	٣٨	٣٨
أوافق لحد ما	٩	٤٥	٨	٤٠	٨	٤٠	٧	٣٥	١٢	٦٠	٤٤	٤٤
غير موافق	٦	٣٠	٤	٢٠	٣	١٥	٢	١٠	٣	١٥	١٨	١٨
إجمالى	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٠) حساب (X^2) لاستجابات المبحوثين نحو الموافقة على قيام المراكز الإرشادية بتقديم الخدمة مدفوعة الأجر

الاستجابات	المجموعات البحثية					الإجمالى
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
موافق تماما	٦	٤	٣	٣	٣	١٩
موافق لحد ما	١١	٧	٨	٧	١٣	٤٦
غير موافق	٣	٩	٩	١٠	٤	٣٥
إجمالى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠

قيمة (X^2) المحسوبة = ١٠,٩٢٠ (غير معنوية) عند درجات حرية = ٨ ، قيمة (X^2) الجدولية = ١٥,٥٠٧ عند مستوى معنوية = ٥٪

جدول رقم (١١) المفاهيم المختلفة للإرشاد الزراعى من وجهة نظر المبحوثين

مفاهيم المبحوثين للإرشاد الزراعى	وكلاء الوزارة بالمحافظات		مدراء عموم الإرشاد بالمحافظات		مدراء عموم المكافحة بالمحافظات		مدراء عموم الرعاية البستانية بالمحافظات		مدراء عموم الإرشاد بالإدارة المركزية		الإجماليات	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	تكرارات	٪
نقل تكنولوجى	١٦	٨٠	١٥	٧٥	١٧	٨٥	١٨	٩٠	١١	٥٥	٧٧	٧٧
عملية تعليمية	٣	١٥	٨	٤٠	٧	٣٥	٥	٢٥	٨	٤٠	٣١	٣١
خدمة تعليمية	٥	٢٥	٢	١٠	٥	٢٥	٢	١٠	٦	٣٠	٢٠	٢٠
نظام تعليمى	١	٥	٢	١٠	٢	١٠	–	–	٢	١٠	٧	٧

جدول رقم (١٢) تحليل التباين (F) بين آراء المبحوثين نحو إمكانية تقديم الخدمة الإرشادية الزراعية مدفوعة الأجر فى ضوء الواقع المصرى

مصادر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الإنحرافات	التباين	قيمة F المحسوبة
١- بين فئات المبحوثين (٥) .	البسط = ٥ - ١ = ٤	١٦,٤٤	٤,١١	١,٥٦٣
٢- داخل الفئات (١٠٠) = الخطأ التجريبى	المقام = ٩٩-٤=٩٥	٢٤٩,٦	٢,٦٣	
المجموع الكلى	(ن - ١) = ٩٩	٢٦٦,٠٤	٦,٧٤	

DETERMINANTS FOR PRESENTING THE PAID AGRICULTURAL EXTENSION SERVICE

MAHMOUD ISMAIEL ETTMAN

A Researcher of Agric. Ext. & Rural development, Research Institute (Agric. Research Center - Sakha Station)

The main objective of this research was to:

Identify determinants for presenting the Paid Agricultural Extension Service under the Egyptian circumstances. Data were collected from a sample amounted to 100 employees 69 % approximately of the total number of those who occupy the high level administration in the agriculture Departments in 20 Governorates in Egypt. They were divided into 5 groups.

The Agricultural junior Secretaries, Extension general Managers, Epidemics fighting general managers and Orchards keeping general managers. In addition to extension general managers in the Central Administration for Agricultural extension.

Data were collected by Personal interviews using a prepared questionnaire. Simple and multiple correlation, Coefficient of determination , Chi - square test and Fisher - test of significance were used to analyze data statistically in addition to means, frequencies and percentages.

The main results of this research were:

First: There were real concordances among the respondents towards presenting the paid agricultural extension service by ministry of agriculture within its extension system as the first choice for the employees under the Egyptian circumstances.

Second: Ten determinants from respondents point of view were mentioned with percentages ranged from 98% to 25%. The main determinants were as follows: Farmers payable ability (98%), efficient and developing extension system (94%), identifying a valued for the paid services (88%), identifying a known places for presenting paid services (85%) , supervision of the agricultural research center upon the extensional activities (77 %) .

Third: Two dependent variables affected (21.5%). On the availability for presenting the Paid Services. They were: Farmers payable abilities and efficiency of the agricultural extension agents.

Based on the results of this research, the availability for presenting the paid agricultural extension service can be implied to the beneficiaries if they take part in the expense.

The agricultural cooperatives are considered the best place for collecting extension service payments.